مدى الكرمل | Mada al-Carmel
מדה אל-כרמל
برنامج دراسات إسرائيل

ملفّات مدى

القائمة المشتركة

الجبهة الإسلامية التجمع التغيير

عامان على القائمة المشتركة

تجربة القائمة المشتركة والعمل السياسيّ الفلسطينيّ في إسرائيل: تبلور مرحلة تاريخيّة أم لحظة تاريخيّة عابرة؟

ملف رقم 9 ، 2017

مهنّد مصطفى

حيفا

أذار 2017

برنامج دراسات إسرائيل – ملفات مدى

عامان على القائمة المشتركة – ملف رقم (9)

تجربة القائمة المشتركة والعمل السياسيّ الفلسطينيّ في إسرائيل: تبلور مرحلة تاريخيّة أم لحظة تاريخيّة عابرة؟

إعداد: مهند مصطفى

أذار 2017

هيئة التحرير: مهند مصطفى

إيناس خطيب

مدقق لغوي: حنا الحاج

تصميم: جوزيف نويصري

مدى الكرمل

المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية

هاتف: 8552035-4-972+

http://mada-research.org

mada@mada-research.org

شارع اللنبي51، ص. ب. 9132

حيفا 3109101

تجربة القائمة المشتركة والعمل السياسيّ الفلسطينيّ في إسرائيل: تبلور مرحلة تاريخيّة أم لحظة تاريخيّة عابرة؟

مهند مصطفى[1]

أُعتُبِرت القائمة المشتركة خطوة سياسيّة تاريخيّة في المشهد السياسيّ العربيّ في إسرائيل؛ إذ لأوّل مرّة في تاريخ العرب تخوض القوائم البرلمانيّة العربيّة انتخابات الكنيست بقائمة واحدة. وهذا بحدّ ذاته يُعتبر إنجازًا سياسيًّا هامًّا ولكنّه لا يكفي. إنّ الاكتفاء بإنجاز تشكيل القائمة المشتركة وخوض الانتخابات والحصول على ثلاثة عشر (13) مقعدًا، هو إنجاز مؤقّت قابل للاهتراء والتآكل إذا لم تعقبه خطوات ترتقي بهذا القائمة إلى مرحلة تتجاوز إنجازيّة تشكيلها. وهو الأمر الذي لا يبدو في الأفق، على الأقلّ بناء على تجربة القائمة حتّى الآن، ممّا يجعلها قائمة تنسيق في حدّها الأدنى.

على ما يبدو، هنالك تبايُن بين تعامل أو توقّعات الناس من القائمة المشتركة وتوقّعات القائمة من ذاتها، علاوة على حالة الانتشاء التي أصابت نُخَبًا فلسطينيّة في الضفّة الغربيّة والشتات حول هذه التجربة وآفاقها وتأثيرها، دونما وعي للسياق ولحدود هذه التجربة. بداية، لا بدّ من القول إنّ القائمة المشتركة لم تكن إنجازًا انتخابيًّا في الأساس، وذلك على الرغم من حصولها على 13 مقعدًا في البرلمان الإسرائيليّ، مشكّلةً ثالث أكبر قائمة في الانتخابات، بل إنّ إنجاز القائمة المشتركة هو في مجرّد تشكيلها لا في عدد الأصوات التي حصلت عليها، وذلك بسبب الانقسام والتشرذم السياسيّ الذي ساد المشهدَ السياسيّ العربيّ في إسرائيل عشيّة الانتخابات. ومع ذلك، فإنّ تشكيلها فرض عليها تحدّيات سياسيّة لم تكن القائمة المشتركة تتوقّعها من جهة، ورفع سقف التوقّعات منها كثيرًا في صفوف الفلسطينيّين في إسرائيل على وجه الخصوص ولدى عموم الفلسطينيّين والعرب بصورة عامّة، من جهة أخرى. إنّ تشكيل القائمة المشتركة فرض عليها تحدّيًا داخليًّا أمام الجمهور العربيّ يفوق تحدّيها الخارجيّ أمام النظام الإسرائيليّ وحكومته، ولا سيّما تحدّي تنظيم المجتمع العربيّ وبناء مؤسّساته الوطنيّة وقيادة العمل الجماهيريّ والنضال الشعبيّ وعدم الاكتفاء بالعمل البرلمانيّ التقليديّ، كما شكّلت القائمة المشتركة نموذجًا للكثير من الفلسطينيّين في الضفّة الغربيّة والشتات، كنموذج يمكن الاحتذاء به لإنهاء الانقسام في الساحة الفلسطينيّة بين حركة حماس وحركة فتح، ونرى في هذه النظرة قصورًا في فهم سياق القائمة المشتركة، وسقفها وهدفها،

[1] مهند مصطفى، مدير البرامج البحثية في مركز مدى الكرمل

وبخاصّة بعد مرور أكثر من نصف عام على الانتخابات. كشفت هذه المدّة محدوديّة القائمة المشتركة لا كقائمة تنضوي تحتها القوائم العربيّة، بل بقدرتها على إحداث الفرق عمّا سبقها من عمل سياسيّ شعبيّ وبرلمانيّ، وربّما المشكلة ليست في الفكرة بل في تطويعها للنضال السياسيّ.

مقدّمة:

بعد إعلان تقديم موعد الانتخابات الإسرائيليّة في أوائل ديسمبر عام 2014، سعت الأحزاب البرلمانيّة الممثِّلة للفلسطينيّين في إسرائيل إلى إقامة قائمة مشتركة لخوض الانتخابات التي أُجْرِيتْ في السابع عشر من مارس عام 2015. وقد تكلّلت مساعي إقامة القائمة بالنجاح، إذ شُكّلت قائمة مشتركة من أربعة أحزاب كانت تشارك في انتخابات الكنيست: الأوّل، الجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة التي حصلت في انتخابات العام 2013 على أربعة مقاعد. الثاني، الحركة الإسلاميّة الجنوبيّة التي تخوض الانتخابات منذ عام 1996 على أثر انشقاق الحركة الإسلاميّة. والمركّب الثالث للقائمة المشتركة هو حزب التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ الذي أقيم في أواسط تسعينيّات القرن الماضي على خلفيّة نقاش المساواة والمواطَنة في إسرائيل على أثر توقيع اتّفاقيات أوسلو وحصل في انتخابات عام 2013 على ثلاثة مقاعد. والمركّب الرابع هو الحركة العربيّة للتغيير بقيادة النائب أحمد الطيبي الذي كان يخوض الانتخابات بتحالف مع الحركة الإسلاميّة الجنوبيّة وحصلا معًا في انتخابات عام 2013 على أربعة مقاعد.

خاضت القائمة المشتركة الانتخابات عام 2015 وحصلت على 13 مقعدًا في الكنيست، وهو عدد مقاعد غير مسبوق من حيث تمثيل الأحزاب العربيّة في الكنيست،[2] ويفوق عدد الممثّلين العرب عن الأحزاب التي شكّلت القائمة في دورة الكنيست السابقة بعضوَيْ كنيست. وقد سبق تشكيلَ القائمة المشتركة وتلاه نقاشٌ عميق حول معنى وجدوى تشكيل قائمة مشتركة للأحزاب التي تمثّل الفلسطينيّين في إسرائيل في البرلمان الإسرائيليّ. وبرأينا، لا يمكن أن نفهم هذا النقاش دون التطرّق إلى الإطار العامّ الحاضن للعمل السياسيّ للفلسطينيّين في إسرائيل والذي شكّل الأساس الذي تقف عليه القائمة المشتركة، ومن خلاله من الممكن أن نقدّر

[2] هنا يجب التفريق بين أعضاءِ الكنيست عن الأحزاب العربيّة والذين يضمّون ممثّلًا يهوديًّا نائبًا عن الحزب الشيوعيّ في قائمة الجبهة الديمقراطيّة، والتمثيلِ العربيّ في الكنيست والذي يضمّ أعضاء كنيست عربًا في الأحزاب الصهيونيّة -وعددهم في الكنيست المنتهية ولايتها هو ثلاثة، بينما عددهم في الكنيست الحاليّة أربعة أعضاء.

احتمالات نجاح القائمة المشتركة أو عدمه، كما يجب الخوض في التجربة ذاتها وتحليل عوامل القوّة والضعف فيها. في ما يلي، سوف نتطرّق إلى أربعة أوجهٍ لها علاقة بتجربة القائمة المشتركة. الأوّل، الخلفيّة السياسيّة والحزبيّة للنشاط السياسيّ للفلسطينيّين في إسرائيل، وخصوصًا في مرحلة ما بعد أوسلو، والتي قادت إلى إقامة القائمة المشتركة. ثانيًا، سوف نتطرّق إلى النقاش حول القائمة المشتركة بين مواقف المؤيّدين والمعارضين. ثالثًا، سوف نشرح الصيرورة التي رافقت تشكيل القائمة وخوضها للانتخابات وتقييم نقاط الضعف والقوّة فيها. ورابعًا، سوف نقدّم تصوُّرًا لإمكانيّات استمرار التجربة، أو إخفاقها، على ضوء تقييم خلفيّات تشكيل القائمة المشتركة، وبرنامج عملها، والتحدّيات التي واجهتها حتّى الآن.

السياق التاريخيّ والفكريّ للقائمة المشتركة:

يتشكّل النقاش حول السلوك السياسيّ للفلسطينيّين في إسرائيل كجزء من نقاش الحراك السياسيّ للأقلّيّات في المجتمعات المنقسمة، وكيفيّة تعامل الأقلّيّات في الحيّز العامّ مع التحدّيات التي تفرضها المكانة الثانويّة لهم، وانعدام القدرة على التأثير أسوة بالأكثريّة كنتيجة مباشرة للكمّ العدديّ للمصوّتين من الأكثريّة مقابل الأقلّيّة. وتسرد الأدبيّات حالات كثيرة من الأساليب التي تساعد الأقلّيّات على تحويل قوّتهم السياسيّة، ولو من موقع الأقلّيّة، لأداة فاعلة في عمليّة التغيير. تسلك بعض الأقلّيّات خيار العمل سياسيًّا بنفس أساليب وأدوات الأكثريّة، من حيث اتّباع قيم عامّة مثل الليبراليّة أو درجة التديُّن أو المحافظة لتوجيه سلوكيّات أعضائها، بينما تسلك بعض الأقلّيّات سلوكًا إثنيًّا مبنيًّا على انتماء الهُويّة، بحيث يفضّل غالبيّة أعضائها التصويت لأحزاب تمثّل هُويّتهم وانتماءَهم وحاجاتهم الخاصّة.

النقاش أعلاه يجري –في المعتاد– في مجتمعات ديمقراطيّة تتعامل مع الأقلّيّات وأعضائها كجزء مساوٍ وكامل العضويّة في الدولة والمواطَنة.[3] ولكن في حالة الفلسطينيّين في إسرائيل، نحن إزاء واقع مركّب تَشَكَّلَ على ضوء السياسات الإثنيّة للدولة التي تكرّس فوقيّة المجموعة اليهوديّة، فضلًا عن اتّباع سياسات تميّز بين المصالح العامّة للمواطنين من خلال الجهاز السياسيّ، كما أنّنا إزاء واقع مركّب في ما يخصّ الصراع الفلسطينيّ – الإسرائيليّ ودَوْر الفلسطينيّين في إسرائيل كجزء من الشعب الفلسطينيّ من جهة، وكمواطنين في

[3] بشارة، عزمي. (1998). **الخطاب السياسي المبتور ودراسات أخرى**. رام الله: مركز مواطن.

Peleg, Ilan and Dov Waxman (2011). **Israeli Palestinians: The Conflict Within**. New York: Cambridge University Press.

إسرائيل من جهة أخرى، بالإضافة إلى عوامل داخليّة تتعلّق بالمبنى الاجتماعيّ والثقافيّ لمجتمعهم، بحيث نتج عن ذلك تشويه جِدّيّ في تطوُّرهم السياسيّ وحراكهم في الحيّز العامّ.[4]

من حيث سلوكهم السياسيّ، حالَ الوضع المركّب الذي يعيشه الفلسطينيّون في إسرائيل دون إمكانيّة تطوير أدوات عمل سياسيّ منظّمة وناجعة، وأدخل عملهم السياسيّ الجماعيّ في طريق وعرة من الانقسام والضعف وغياب البرنامج السياسيّ العامّ والمشترك، والذي كان من الممكن أن يُنتج عملًا سياسيًّا ناجعًا نسبيًّا في علاج قضايا مجتمعهم، أو التأثير على المستوى الإسرائيليّ من جهة، والفلسطينيّ العامّ من الجهة الأخرى.[5] وقد عزا البعض هذه الحالة إلى النظام الإثنوقراطيّ في إسرائيل، أو إلى استمرار الصراع والخلاف حول جوهره.[6]

وقد تعمقت حالة الانقسام مع ازدياد حدّة الخلاف بين التيّارات السياسيّة الفاعلة في المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل مع اشتداد وطأة الاحتلال وتوقيف العمليّة السياسيّة بين إسرائيل والفلسطينيّين، كما اتّسعت رقعة الخلاف حول أداء السلطة الفلسطينيّة داخليًّا وخارجيًّا، وزِدْ على ذلك الخلافَ العميق حول ما يحدث في العالم العربيّ بعد اندلا ع الثورات العربيّة، التي عمّقت حالة الخلاف بين التيّارات السياسيّة وزادت التوتّر في ما بينها.

هذا الوضع المنقسم ازداد حدّة خلال العَقد الأخير، وأدّى إلى تراجعٍ جِدّيّ في نِسَب التصويت لدى الفلسطينيّين في إسرائيل كجزء من عمليّة احتجاج على محدوديّة العمل البرلمانيّ، وكذلك على حالة التفكّك وانعدام وجود البرنامج المشترك،[7] وفي الأساس لأنّ عملهم السياسيّ لم ينجح في بناء مشروع سياسيّ جِدّيّ يتعامل بجِدّيّة مع إمكانيّات المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل من جهة، ومع التحدّيات التي تفرضها الأكثريّة اليهوديّة والدولة والوضع الفلسطينيّ العامّ، وحتّى الوضع الدولي، من الجهة الأخرى، إلى أن جاء إصدار التصوُّر المستقبليّ في أواخر عام 2006، ليشكّل مَخرجًا جزئيًّا في هذا الباب.[8] لكن إصدار وثيقة التصوُّر المستقبليّ،

---

[4] غانم، أسعد ؛ ومصطفى، مهند. (2009). **الفلسطينيون في إسرائيل: سياسات الأقلية الأصلية في الدولة الاثنية**. رام الله: مركز مدار.

[5] غانم، أسعد؛ ومصطفى، مهند. مصدر سابق.

[6] Ghanem, As`ad. (2001). **The Palestinian Arab minority in Israel: A political study**. Albany, NY: University of New York.

[7] Ghanem, As'ad & Mustafa, Muhanad. (2007). The Palestinians in Israel and the 2006 Knesset Elections: Political and Ideological Implications of the Election Boycott. **The Holy Land Studies**. Volume 6, No. 1. Pages 51-73.

[8] Ghanem, As'ad & Mustafa, Muhanad. (2009). Coping with the Nakba - The Palestinians in Israel and the 'Future Vision' as a Collective Agenda. **Israeli Studies Forum**. Vol. 24 (2); pp. 52-66.

والإجماع الشعبيّ حولها، لم يدفعا المنظومة السياسيّة للفلسطينيّين في إسرائيل إلى العمل في جبهة مشتركة في الكنيست أو حتّى على المستوى السياسيّ العامّ، رغم أنّ مواقفهم وسلوكهم السياسيّ اليوميّ متطابق أو على الأكثر، يحمل فروقًا جانبيّة.

انطلاقًا ممّا ذُكِر أعلاه، نرمي في ما سوف يأتي إلى تحليل العمل السياسيّ الفلسطينيّ على ضوء تشكيل القائمة المشتركة، في فترة الانتخابات وبعدها، لفهم مدى كون القائمة المشتركة انطلاقًا من الوضع المتشرذم والمأزوم الذي وصفناه في ما سلف، إلى وضع ينظّم العمل السياسيّ الفلسطينيّ ويمكّنه من إنتاج أدوات وأفكار لعمل جماعيّ منتظم، يلبّي تطلُّعات المواطنين الفلسطينيّين –على الأقلّ من حيث الجهد المصبوب في العمل السياسيّ على المستوى السياسيّ العامّ في الكنيست وخارجها.

أوّلًا: الخلفيّة السياسيّة

نعني بالخلفيّة السياسيّة مُجْمَل الأوضاع التي تتّصل بأوضاع الفلسطينيّين في إسرائيل ولها علاقة بالحراك السياسيّ الذي أدّى إلى بلورة فكرة القائمة المشتركة، ونعني النقاش والأوضاع العامَّيْن اللذَيْن من الممكن أن يصلا إلى بدايات ظهور الأقلّيّة الفلسطينيّة في إسرائيل، إلّا أنّنا نعي أنّ التطوُّرات التي حصلت بعد أوسلو هي الأكثر أهمّيّة وتأثيرًا اليوم، ولذلك سوف نركّز في التحليل على العَقدين الأخيرين. ونبدأ بتناول الأسباب "الإستراتيجيّة" عامّة ونُتبِعها بشرح الأسباب العينيّة، المتعلّقة بالدوافع السياسيّة العينيّة التي أدّت إلى تشكيل القائمة المشتركة.

أوّلًا: سياسات إسرائيليّة جديدة: قبل أكثر من عقدين بقليل، وُقّع اتّفاق الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظّمة التحرير الفلسطينيّة، وقم جرى هذا الأمر من الناحية الإسرائيليّة بتأييد أعضاء الكنيست من الجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة والحزب الديمقراطيّ العربيّ لموقف حكومة يتسحاق رابين التي بادرت إلى الاتّفاق. هذا الموقف واستمراره سُمّيا في الأدبيّات السياسيّة "الكتلة المانعة"، بحيث إنّ الأحزاب العربيّة لم تشارك في الحكومة ولم تتحمّل مسؤوليّة أفعالها، لكنّها أيّدتها في بعض سياساتها ومنعت المعارضةَ اليمينيّة من إسقاط الحكومة من خلال تأييدها في سعيها لإجراء تسوية مع منظّمة التحرير الفلسطينيّة،[9] ومقابل هذا الموقف انتهجت الحكومة

[9] Ghanem, As`ad. (1997). The limited efficiency in parliamentary politics of the Arab minority in Israel: The elections for the thirteenth and fourteenth Knesset. **Israeli Affairs**, 4(2), 72-93.

سياسات تنفيذيّة أكثر إيجابيّة من كلّ سابقاتها تجاه قضايا المواطنين العرب، ممّا جعل من تلك الفترة مثالًا إيجابيًّا بنظر الكثيرين. لكن منذ عام 1996 وانتخاب نتنياهو رئيسَ وزراء لإسرائيل، حصل تراجع في العمليّة السلميّة وفي السياسات تجاه قضايا المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل، وخسرت الأحزاب الممثِّلة للعرب مكانة الكتلة المانعة، ممّا أدّى إلى تدهور متواصل في وضع العلاقات بين اليهود والمواطنين الفلسطينيّين.

وصل تدهور العلاقات بين المواطنين الفلسطينيّين من جهة والدولة والأكثريّة اليهوديّة من الجهة الأخرى إلى ذروة جديدة مع اندلاع انتفاضة القدس والأقصى عام 2000، وقيام الشرطة وقوّات الأمن بقتل 12 مواطنًا عربيًّا. ورغم أنّ لجنة "أور" الحكوميّة التي أقيمت للتحقيق في قتل الشبّان حمّلت الدولةَ وقادتها مسؤوليّة كبيرة، وأوصت بتغيير السياسات تجاه الأقلّيّة الفلسطينيّة، فإنّ العكس هو ما حصل، إذ تعمّقت السياسات والمواقف الرسميّة والشعبيّة المعادية للعرب. ومن ناحية ثانية، تغيّر الخطاب السياسيّ وسقف المطالب لدى الفلسطينيّين في إسرائيل، وتمثّل ذلك في الإعلان عن إصدار وثيقة التصوُّر المستقبليّ للفلسطينيّين في إسرائيل، وإبداء المعارضة من صيغة النظام القائم، وتَنامي المطالَبة بحكم ذاتيّ ثقافيّ والاعتراف بهم كأقلّيّة قوميّة، وبات المجتمع الإسرائيليّ وقياداته يعتبر تلك المِطالب شكلًا من أشكال التهديد المباشر على الطابع اليهوديّ للدولة، أي على الهيمنة اليهوديّة في الدولة، وأنّها تعكس تطرُّفًا في الوعي والمِطالب السياسيّة لدى الأقلّيّة الفلسطينيّة.[10]

تحت هذه المستجدّات تغيّرت القناعات لدى صُنّاع القرار في إسرائيل، وباتت قضيّة "الأقلّيّة الفلسطينيّة" تتطلّب حلولًا جذريّة، ترتكز على زيادة جرعات الاحتواء المباشر وغير المباشر، وزيادة وتيرة استعمال "العصا" والتفعيل الصارم لآليّات السيطرة تجاه الأقلّيّة الفلسطينيّة.

وتمثّل ذلك في سلسلة من القوانين تبتغي الانتقاص المستمرّ من صيغة المواطَنة الممنوحة للأقلّيّة الفلسطينيّة، ولا سيّما في حكومات نتنياهو الأخيرة التي عملت حثيثًا على تقليص هامش العمل السياسيّ لدرجة الإقصاء للفلسطينيّين في إسرائيل. وقد تجلّى هذا الأمر في عدد من القوانين العنصريّة التي سُنّت أو نوقشت في الكنيست، وعدم تقديم أفراد الشرطة الذين شاركوا في قتل الشبّان العرب إبّان انتفاضة القدس والأقصى للمحكمة، ومخطّطات مصادرة بدو النقب وتهجيرهم، ومحاولات تَحْديد سقف مَطالب الأقلّيّة

[10] Jamal, Amal (2008). The Political Ethos of Palestinian Citizens of Israel: Critical Reading in the Future Vision Documents. **Israel Studies Forum**, 23, 2. pp: 3-28.

الفلسطينيّة بحيث يمكنهم، في أفضل الحالات، المطالَبة بحقوق فرديّة ومَطالب بتحسين الأحوال المعيشيّة، من جهة، و من جهة أخرى معاقبة (سياسيّة وقانونيّة) لكلّ من يَطرح مَطالب بصيغة جماعيّة أو كتلك التي قد تؤدّي إلى اعتراف الدولة بالفلسطينيّين في إسرائيل كمجموعة قوميّة ذات حقوق جماعيّة. يُنظر إلى هذا النوع من المطالب على أنّه تهديد للدولة اليهوديّة، وأنّها تتّسم بالعدائيّة للدولة.[11] وتنامت المطالَبة داخل المجتمع الإسرائيليّ بالتعامل مع ما يسمّى التهديد الديمغرافيّ للأقلّيّة الفلسطينيّة على الطابع اليهوديّ للدولة. وكلّ ذلك تكلّل في مشروع الدولة اليهوديّة القوميّة الذي قامت حكومة نتنياهو السابقة بتحضيره لأجل إقراره، حتّى إنّ بعض الوزراء عارضوا القانون وأدّى ذلك إلى نشوب خلافات داخل الحكومة، ممّا أدّى إلى تقديم موعد الانتخابات.

أدّت السياسات التي انتهجتها الدولة على الصُّعُد كافّة تجاه المواطنين الفلسطينيّين إلى زيادة منسوب الشعور بالتهديد الفرديّ والجماعيّ لديهم، وإلى ارتفاع منسوب الشعور العامّ بالحاجة إلى زيادة التكافل والصمود المجتمعيّ، لمنع الدولة من النجاح في سياساتها أو الاستفراد بأجزاء من المجتمع الفلسطينيّ. أدّت هذه السياسات إلى ارتفاع الحنين إلى أيّام الوحدة والعمل الجماعيّ وإلى ارتفاع الاستعداد للعمل الجماعيّ، حتّى على حساب المصالح المنفصلة أو الخاصّة، إلّا أنّ هذا الوضع كان ملائمًا للناس العاديّين، الذين نسمّيهم عادة الجماهير، وبعكسهم جرى تكريس الخصام والانقسام على مستوى قيادات ونُخَب الأحزاب، إلى أن قرّرت الحكومة رفع نسبة الحسم، وهو ما دفع إلى الأمام بجهود الوحدة بين الأحزاب البرلمانيّة في قائمة مشتركة.

ثانيًا: انقسام سياسيّ –أيديولوجيّ داخليّ

في الثمانينيّات، تطوّرت تعدُّديّة سياسيّة مهمّة في صفوف الفلسطينيّين في إسرائيل، وانعكست من خلال ظهور الحركة الإسلاميّة، وظهور الحركة التقدّميّة والحزب الديمقراطيّ العربيّ والعديد من التنظيمات القطْريّة، كاللجان المختلفة والتنظيمات والحركات المحلّيّة المتنوّعة على سبيل المثال، وتبعها في التسعينيّات انقسام الحركة الإسلاميّة وظهور التيّار الإسلاميّ البرلمانيّ – الذي يسمّى بالشقّ الجنوبيّ، وتأسيس التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ، والحزب القوميّ العربيّ والحركة العربيّة للتغيير.[12]

[11] Jamal, Amal (2011). **Arab Minority Nationalism in Israel: The Politics of Indigeneity**. New York: Routhledge

[12] Ghanem, As'ad & Mustafa, Muhanad. (2009). Ibid.

وغذّت مشاركة جزء كبير من الفلسطينيّين في إسرائيل في انتخابات الكنيست وانتخاب أعضاء الكنيست التعبيرَ الأساسيّ في صفوفهم وقِطاعات أخرى في إسرائيل، وفي صفوف الشعب الفلسطينيّ وفي العالم عامّة، عن وجود قيادة جماعيّة للفلسطينيّين في إسرائيل. وتتطرّق الأدبيّات التي نُشرت بهذا الخصوص إلى وجود قيادة قُطْريّة وجماعيّة تعالج مشاكلهم على نحوٍ فعّال ومؤثّر. والادّعاء السائد بهذا الخصوص هو أنّ العمود الفقريّ لهذه القيادة يجري انتخابه عند انتخابات الكنيست.[13]

وبدل أن يؤدّي هذا التطوُّر إلى تقوية وتعزيز مكانة القيادة الجماعيّة التي أصبحت تمثّل، أكثر من أيّ وقت مضى، شرائحَ وفئاتٍ مختلفةً في صفوف الفلسطينيّين، قامت بعمليّة إضعاف وتفتيت لقوّة هذه القيادة. وتحوّلت لجنة المتابعة –وهي الهيئة القُطْريّة التي تضمّ الأحزاب والحركات السياسيّة الفاعلة في المجتمع العربيّ وتُشكّل الهيئةَ القياديّة الجماعيّة العليا للمواطنين العرب في إسرائيل– إلى حلبة صراع بين ممثّلي القيادات السياسيّة المختلفة. أدّى هذا الوضع إلى إضعاف قوّة لجنة المتابعة التي أصبحت لا تؤدّي أيّ دَوْر فعليّ بالنسبة للفلسطينيّين في إسرائيل. كلّ ذلك على الرغم من عدم تحقيق الأهداف التي أقيمت هذه اللجنة من أجلها، من حيث المساواة والإسهام في تحقيق سلام عادل بين الإسرائيليّين والفلسطينيّين. كذلك إنّ القيادة السياسيّة أخفقت في بلورة رؤيا جماعيّة للفلسطينيّين في إسرائيل، وفي تطوير وسائل نضال للتغيير، وكذلك في تجنيد الناس من أجل استخدام أساليب النضال التي تُفضي إلى تحقيق الأهداف الجماعيّة على ضوء استفحال التمييز والعنصريّة تجاه المجتمع الفلسطينيّ ككلّ أو حتّى قطاعات وأفراد منه، وهذا بسبب غياب القيادة.

ومقابل الوضع المنقسم على مستوى القيادات السياسيّة، طَوّرت القاعدةُ الجماهيريّةُ مركّباتٍ هامّةً من الإجماع الوطنيّ؛ إذ يتكوّن إجماع واسع في صفوف الفلسطينيّين في إسرائيل، حول المطالَبة بتسوية القضيّة الفلسطينيّة عن طريق إقامة دولة فلسطينيّة في الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة (بما في ذلك القدس الشرقيّة عاصمة لهذه الدولة) وذلك إلى جانب دولة إسرائيل. وقد أكّدت استطلاعات الرأي، تلك التي أُجرِيَتْ خلال الفترة الممتدّة منذ توقيع اتّفاقيّات أوسلو، دعْمَ الفلسطينيّين في إسرائيل لهذا الطرح.[14] إنّ إقامة الدولة الفلسطينيّة تشكّل مطلبًا لأغلبيّة الفلسطينيّين في إسرائيل، وذلك ليس فقط لأنّ قيام مثل هذه الدولة يمكن أن يؤدّي إلى حلّ

[13] Jamal, Amal. (2011). Ibid.

[14] غانم، أسعد؛ ومصطفى، مهند. مصدر سابق.

مشكلة سائر أبناء الشعب الفلسطينيّ عن طريق إقامة وطن قوميّ لهم، وإنّما لأنّها تُعتبر حلًّا من شأنه أن يساعد في دفع وتحسين وضع الفلسطينيّين في إسرائيل.[15]

في المقابل، يَنشُد الفلسطينيّون في إسرائيل تطوير نموذج ديمقراطيّ في البلاد يرتكز بصورة أساسيّة على مقوِّمات نموذج "الثنائيّة القوميّة". وينقسم التغيير الذي يطالب به العرب لمجموعتهم إلى مستويَيْن أو بُعدَيْن، فهُمْ من جهة يطالبون بالاندماج في الدولة ومؤسّساتها على أساس من المساواة التامّة مع اليهود، بما في ذلك تخصيص الموارد والوظائف وإمكانيّة التغيير والتأثير المتساوي على اتّخاذ القرارات والعمليّة السياسيّة في الدولة بصورة عامّة؛ ومن جهة أخرى هم يؤيّدون تحقيق حكم ذاتيّ مؤسّساتيّ لمجموعتهم كبعد آخر للمساواة التي يطالبون بالحصول عليها. ويؤكّد العرب عند تناولهم لهذه المسألة على الأهمّيّة التي يولونها "للاعتراف بمجموعتهم كأقلّيّة قوميّة" من جانب سلطات الدولة وكذلك في المجالات التي تعكس السعي لتحقيق حكم ذاتيّ في الدولة، كمثل تحقيق حكم ذاتيّ في مجال التعليم يعبّر عن نفسه بِـ "إقامة جامعة عربيّة" وتحقيق "إدارة ذاتيّة عربيّة لجهاز التعليم والحياة الثقافيّة"، إضافة إلى إقامة سلسلة كاملة من المؤسّسات الخاصّة بالعرب، بحيث تعبّر عن ماهيّة الحكم الذاتيّ المؤسّساتيّ.[16]

الغالبيّة العظمى من الفلسطينيّين في إسرائيل ترى نفسها في المستقبل جزءًا من مواطني الدولة وترفض أيّة إمكانيّة للانتقال إلى دولة فلسطينيّة في الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة في حال قيام مثل هذه الدولة. وتعي الأغلبيّة ذاتها أنّ مستقبلها سيكون مختلفًا عن مستقبل سائر أجزاء الشعب الفلسطينيّ. ومن المفيد الإشارة هنا إلى أنّ المعطيات أظهرت أنّ الفلسطينيّين في إسرائيل راضون في الغالب عن طابع ومستوى إنجازاتهم الشخصيّة والعائليّة. في المقابل، هم غير راضين عن مستوى الإنجازات الجماعيّة لمجموع الفلسطينيّين في إسرائيل، وكذلك لديهم مطالب واضحة في ما يتعلّق بالوضع المرغوب الذي سيكون، في حال تحقُّق تطلُّعاتهم، مختلفًا كثيرًا عن الوضع القائم

وقد كُلّل هذا الإجماع بإعلان التصوّر المستقبليّ عام 2006، كمشروع عمل جماعيّ للفلسطينيّين في إسرائيل شارك في صياغته أعضاء وناشطون مستقلّون، إلى جانب أعضاء من غالبيّة الأحزاب والحركات السياسيّة الفاعلة في المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل. لن

[15] Ghanem, As'ad. (2001). Ibid.

[16] Peleg, Ilan & Waxman, Dov. (2011). Ibid.

ندخل هنا إلى تفاصيل مضمون التصوّر، التي أشرنا إليها بالتفصيل في مقال آخَر،[17] إلّا أنّه من المهمّ الإشارة في هذا السياق أنّ الأبحاث الميدانيّة، التي أُجريَتْ حول مدى دعم الجمهور الفلسطينيّ للمضامين التي وردت في التصوُّر، تفيد أنّ أغلبيّة ساحقة تتعدّى في المتوسّط الـ 85% يدعمون مضامين التصوُّر ويرَوْنه معبّرًا عن مواقفهم.[18]

نظر هذا الإجماع الوطنيّ الجماعيّ إلى حالة الانقسام على المستوى الحزبيّ والقياديّ بنظرة ناقدة وغير راضية، ودعم على نحوٍ دائمٍ ضرورةَ العمل على توحيد الصفوف بين القيادات، أو على الأقلّ العمل على تنسيق المواقف بين أعضاء الكنيست والقيادات. فقد أيّد 76% من الفلسطينيّين في إسرائيل قبل انتخابات الكنيست عام 2013 تشكيلَ قائمة عربيّة مشتركة.[19] وسبق ذلك موقفٌ ثابت بهذا الاتّجاه واستمرّ بعد الانتخابات، وصولًا إلى التحضير للانتخابات الأخيرة (2015) حيث أشار استطلاع لمركز "مدى الكرمل" في حيفا أنّ 88% من المواطنين العرب يؤيّدون خوض الأحزاب العربيّة الانتخابات في قائمة مشتركة.[20]

ثالثًا: هامشيّة الفلسطينيّين في الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة

مقابل التمييز المؤسّساتيّ والرسميّ والمواقف الشعبيّة اليهوديّة المعادية للأقلّيّة الفلسطينيّة في إسرائيل، جرت عمليّة تهميشهم من الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة، وقد يكون من الأدقّ أن نقول إنّ هذا الابتعاد جرى كذلك من طرف الفلسطينيّين في إسرائيل وأحزابهم التي سعت إلى إبراز الخصوصيّة في وضع الفلسطينيّين في إسرائيل مقابل سائر أبناء الشعب الفلسطينيّ.[21]

منذ تبنّي مبدأ حلّ الدولتين من قِبل منظّمة التحرير الفلسطينيّة في أواسط سبعينيّات القرن الماضي، اتّضح تدريجيًّا للفلسطينيّين في إسرائيل أنّه ليس أمامهم أي إمكانيّة واقعيّة لأن يكونوا جزءًا من الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة في الظروف الراهنة، على أساس من المساواة مع الفئات الفلسطينيّة الأخرى. لقد تطوّر مركز الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة في الشتات، ثمّ في الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة؛ أمّا الفلسطينيّون في إسرائيل، فقد كانوا على هامش هذه التطوُّرات. السلطة الفلسطينيّة في الضفّة الغربيّة تشكّل عمليًّا قيادة الكيان

---

[17] Ghanem, As'ad & Mustafa, Muhanad. (2009). Ibid

[18] Ibid

[19] أجرت البحثَ الميدانيَّ مؤسّسةُ الأبحاث الميدانيّة ستات-نت في نوفمبر عام 2012، وشمل عيّنة من 450 مستطلَعًا، نسبة الخطأ فيها هي 4%.

20 انظر عرضًا لنتائج استطلاع مركز "مدى الكرمل" على موقع عرب 48.

[21] Rekhess, Elie (2002). The Arab of Israel after Oslo: Localization of the National Struggle. **Israel Studies**. 7 (4): 1-44

السياسيّ في الضفّة والقِطاع، الذي من المحتمل أن يكون ملجأً للفلسطينيّين في الشتات الراغبين في العودة إلى الوطن. هناك في حدود السلطة الفلسطينيّة، سينشأ المركز السياسيّ للفلسطينيّين، كما ستواصل الحركة الوطنيّة تطوُّرَها وإنشاء مؤسّساتها في هذا الإطار. وحيال ذلك، ستشتدّ أزمة الفلسطينيّين في إسرائيل، إذ لن يتمكّنوا من أن يصبحوا جزءًا من هذا المركز، أو شركاء في إقامة المؤسّسات الوطنيّة. وقد يصحّ الافتراض أنّ الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة ومركز الكيان الفلسطينيّ لن يرغبا، هما كذلك، في استيعاب الفلسطينيّين في إسرائيل شركاء متساوين في الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة، خشية تعقيد العلاقات بين هذه السلطة ودولة إسرائيل، علْمًا بأنّ كلًّا من الأغلبيّة اليهوديّة ومؤسّسات الدولة ستعارض هذه الخطوة. وسيواصل الفلسطينيّون في إسرائيل، العيش في فلسطين التاريخيّة، وسيَبقَوْن على هامش التطوّرات الفلسطينيّة المركزيّة.[22]

على خلفيّة الوضع الفلسطينيّ، نمت وقويت الحاجة لدى الفلسطينيّين أن يطوّروا قيادة جماعيّة لهم، وأن يتطلّعوا إلى بناء برنامج عمل منفصلًا عن سائر أجزاء الشعب الفلسطينيّ. وقد تمثّل الأمر تاريخيًّا في لجنة المتابعة العليا التي تمثّل الفلسطينيّين في إسرائيل مقابل منظّمة التحرير التي تمثّل سائر الفلسطينيّين، ونرى أنّ مطلب تشكيل القائمة المشتركة لخوض انتخابات الكنيست يمثّل أحد أوجُه هذه الرغبة، بحيث تكون هي إحدى أدوات العمل والتمثيل الجماعيّين للفلسطينيّين في إسرائيل بكونهم فلسطينيّين لا بوصفهم مصوّتين إسرائيليّين فحسب.

بالإضافة إلى العوامل الإستراتيجيّة والعامّة من وراء تشكيل القائمة المشتركة، كانت هنالك دوافع تكتيكيّة عينيّة تتعلّق باللحظة التاريخيّة التي نشأت فيها القائمة، ونعني ثلاثة عوامل محدّدة:

1 أحداث العالم العربيّ: شُكّلت القائمة المشتركة في ظروف الانقسام والتشرذم السياسيّ في المجتمع العربيّ في إسرائيل؛ ففي السنوات الأخيرة تعمّق الانقسام في المجتمع العربيّ بين التيّارات السياسيّة والأيديولوجيّة، وحتّى بين تلك التي تشكّل القائمة المشتركة، بسبب تبايُن الآراء بشأن ما يجري في العالم العربيّ، وقد أسهمت أحداث العالم العربيّ في تعميق التشرذم في المجتمع العربيّ على مستوى التيّارات والقواعد الاجتماعيّة على نحوٍ لم يُشهَد له مثيل في تاريخ العرب في إسرائيل. أسهمت أحداث العالم العربيّ في تعزيز

[22] Ghanem, As'ad & Ozecky-Lazar, Sarah. (2003). The Status of the Palestinians in Israel in an Era of Peace: Part of the Problem but Not Part of the Solution. In: Alexander Bligh (ed.). **The Israeli Palestinians: an Arab Minority in the Jewish State**. London: Frank Cass Publishers. Pp: 263-289

المركّب الأيديولوجيّ في السجال الدائر بين الأحزاب، وذلك على حساب الخطاب السياسيّ الذي يبحث عن المشترَك بخلاف الأيديولوجيا التي تبحث عن المختلف عن الآخر.

2 مأزق لجنة المتابعة: جاء تشكيل القائمة المشتركة في ذروة الخلاف بين الحركات السياسيّة حول لجنة المتابعة العليا للجماهير العربيّة في إسرائيل، والنقاش المحتدم بينها حول انتخاب رئيس لها، وكان التباين بين الأحزاب العربيّة كبيرًا بشأن مسألة لجنة المتابعة، وهو ما أدّى إلى تعطيل عملها وتأجيل انتخاب رئيسها عدّة مرّات، ورغم التوتّر الذي ساد الساحة السياسيّة العربيّة حول هذه المسألة التي سبقت إعلان تقديم انتخابات الكنيست، فإنّ الأحزاب العربيّة استطاعت تشكيل قائمة مشتركة متجاوزة الخلاف بينها دون حسمه، ولكنّه أظهر نقاشًا جديدًا بين التيّاراتِ التي تُقاطع انتخابات الكنيست مثل الحركة الإسلاميّة وأبناء البلد، والأحزابِ المشارِكة في الكنيست، حول الأسبقيّة: هل انتخاب رئيس لجنة المتابعة عليه أن يسبق انتخابات الكنيست وأن يجري الحسم بشأنه قبل موعد الانتخابات (وهو الموقف الذي مثّلته الأحزاب التي تقاطع الانتخابات)، أم ينبغي تأجيل البتّ في هذا الملفّ إلى ما بعد الانتخابات، لِما يحمل من إشكاليّات سياسيّة داخليّة غير متّفَق عليها بعد (وهو الموقف الذي طرحته أحزاب القائمة المشتركة)؟

3 نتائج الانتخابات المحلّيّة: جاء تشكيل القائمة المشتركة بعد انتخابات السلطات المحلّيّة العربيّة في نوفمبر عام 2013، التي خلّفت ترسّبات سياسيّة سلبيّة بين الأحزاب والحركات السياسيّة الفاعلة في المجتمع العربيّ، وخاصّة في مدينة الناصرة، حيث كانت مركّبات القائمة المشتركة جزءًا من صراع مرير في الانتخابات المحلّيّة عمومًا، وفي انتخابات الناصرة خصوصًا، بين الجبهة والحزب الشيوعيّ من جهة، والتجمّع والحركة الإسلاميّة من الجهة الأخرى. وقد نجحت هذه الأحزاب والحركات السياسيّة في أن تجتمع ضمن إطار قائمة مشتركة رغم هذه الترسّبات التي كانت أكثر حدّة بين قواعدها الاجتماعيّة.

شُكّلت القائمة المشتركة في النهاية رغم الخلافات السياسيّة والأيديولوجيّة الواضحة بين مركّباتها، بين إسلاميّين وعَلمانيّين، قوميّين وشيوعيّين، يسار ويمين، وذلك بعد تاريخ طويل من الصراعات السياسيّة بينها، وتنبع أهمّيّة هذه المسألة من أنّ تقديم موعد الانتخابات كان مفاجِئًا وغير متوقّع ولم يعطِ الجميع الوقت الكافي لمناقشة مسألة الوحدة، وجاءت القائمة المشتركة كجزء من حِوار ومفاوضات سبقت موعد الانتخابات بثلاثة أشهر فقط؛ كما أنّ الخلافات بين الأحزاب المركّبة للقائمة المشتركة تتعلّق أيضًا برؤيتها

لدَوْرها في الكنيست الإسرائيليّ، ففي حين تعتبر الجبهة والحزب الشيوعيّ أنّ دورهما في الكنيست هو دور المعارضة لسياسات الحكومة الإسرائيليّة، فإنّ التجمّع يعتبر أنّ وجوده في الكنيست هو معارضة للصهيونيّة لا للسياسات الحكوميّة فقط.[23]

تلخيصًا لِما سلف، نقول إنّ المطالبة الشعبيّة بتشكيل قائمة عربيّة موحّدة في انتخابات الكنيست هي جزء من مطالبة إستراتيجيّة شموليّة لترتيب البيت الداخليّ للفلسطينيّين في إسرائيل ولتنظيم عملهم، ويشمل ذلك –على سبيل المثال– ترتيب لجنة المتابعة العليا وإعادة بناء المؤسّسات الوطنيّة وإقامة صندوق وطنيّ، وإجمالًا ترتيب العمل الجماعيّ للفلسطينيّين في إسرائيل في أربعة مجالات: الأوّل، تنظيم البيت الداخليّ والتعامل الملائم مع تحدّيات أساسيّة على مستوى العمل الداخليّ في مجالات مختلفة تبدأ في أساسيّات تهيئة الفرد والمتروكة حاليًّا تقريبًا بصورة دائمة لمشاريع السلطة في مجالات التعليم والخدمات الاجتماعيّة وغيرها. الثاني، مجال مواجهة السلطة والتعامل مع التحدّيات التي تفرضها الدولة في قضايا عدّة. الثالث، مجال العلاقة مع الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة والعالَم العربيّ وتحدّي محاولات استغلال الفلسطينيّين في إسرائيل لأهداف ليست لهم. والرابع، المستوى الدوليّ والتعامل مع العَوْلَمة وخلق آليّات للتواجد في المؤسّسات الدوليّة والإدارات الأجنبيّة لكي تسهم في رفد الفلسطينيّين بعوامل دوليّة تسهم في تحقيق أهدافهم –وإنْ على نحوٍ جزئيّ.

شُكّلت القائمة المشتركة بضغط الشارع الذي تقاطع مع رفع نسبة الحسم، وهما أمران فرضا في النهاية تشكيل المشتركة، لكن هذا لا يلغي أهمّيّة الحدث وإسقاطاته في حال نجاحه في التحوّل إلى إنتاج جوهريّ يتعلّق بالبدء في تنظيم العمل الجماعيّ للفلسطينيّين في إسرائيل. وفي هذا المضمار، لا ينبغي أن تقتصر الإشارة إلى إمكانيّات العمل داخل البرلمان من خلال قائمة مشتركة، بل ينبغي كذلك الانتباه إلى إسقاطات ذلك على سائر محاور حياة الفلسطينيّين في إسرائيل، وبخاصّة على حيثيّات مجتمعهم داخليًّا، من حيث الترابط الداخليّ وإمكانيّات التنظيم داخليًّا. وبالتالي تكون القائمة المشتركة خطوة هامّة في الاتّجاه الصحيح، ولا سيّما إذا حوفظ عليها أداةَ عملٍ جوهريّةً لا يافطةً خارجيّة تحافظ على مصالح أعضائها، بصرف النظر عن المصالح الوطنيّة للفلسطينيّين في إسرائيل.

[23] زريق، رائف. (2015). القائمة المشتركة: سؤال الوحدة والاختلاف. **مجلّة الدراسات الفلسطينيّة**، العدد: 102، ص:7-11.

النقاش حول القائمة المشتركة – لحظة تاريخيّة أم لحظة انتخابيّة؟

شهد المجتمع العربيّ نقاشًا واسعًا حول القائمة المشتركة، ويمكن تقسيم المواقف تجاه القائمة المشتركة إلى ثلاثة مواقف:

الأوّل: يعتبر أنّ القائمة المشتركة شكّلت بذاتها إنجازًا انتخابيًّا وسياسيًّا كبيرًا للمواطنين العرب الفلسطينيّين في إسرائيل.

الثاني: يعتبر أنّ القائمة المشتركة هي خطوة سياسيّة هامّة نحو العمل السياسيّ المشترك، ولكن بشروط ينبغي على القائمة المشتركة تحقيقها، وإلّا تحوّلت إلى مجرّد قائمة انتخابيّة. والفرق بين هذا الموقف والذي سبقه أنّه لا يعتبر أنّ أهمّيّة القائمة تكمن فيها هي ذاتها، ولا يعطيها أهمّيّة تاريخيّة بمجرّد تشكيلها، وإنّما بحسب إستراتيجيّتها السياسيّة التي تتجاوز العمل البرلمانيّ، أو هي مطالَبة بأن تتجاوزه.

الثالث: هو الموقف الرافض رفضًا كلّيًّا للقائمة المشتركة، ولا يرى فيها أيّ جديد على العمل السياسيّ العربيّ في إسرائيل، ولا سيّما العمل البرلمانيّ.

في مقال نشره حول أهمّيّة القائمة المشتركة النائب السابق عن الحركة الإسلاميّة المشارِكة في الانتخابات (حتّى انتخابات عام 2015)، السيّد إبراهيم صرصور (وهو مقال يعبّر عن الموقف الأوّل)، يقول صرصور في مقاله إنّ القائمة المشتركة هي "الوحيدة الممثِّلة لتحالف القوى الإسلاميّة والوطنيّة، وصاحبة المشروع الإصلاحيّ الشامل... ولأنّها تجسيد للوحدة على أوسع نطاق، ولأنّها الأكثر تمثيلًا لهموم الناس، والأعمق التصاقًا بقضايا الجماهير، والأقوى تعبيرًا عن آلامهم وأمالهم، والأغنى تجربة بفضل خبرة مكوّناتها ذات التاريخ العريق في خدمة الجماهير العربيّة على مدى عقود".[24]

في المقابل، في مقالة للكاتب الفلسطينيّ رائف زريق عن القائمة المشتركة يعبّر عن الموقف الثاني، يعتقد أنّ التحدّي المركزيّ الذي يقف أمام القائمة المشتركة ليس العمل البرلمانيّ، بل تطوير آليّات عمل مشتركة، وعمل سياسيّ وحدويّ يتجاوز العمل البرلمانيّ، ويعتقد أنّ القائمة المشتركة في مقدورها أن تكون أساسًا قويًّا لعمل سياسيّ مشترك على المدى البعيد، ويمكن لها أن تؤدّي إلى انتكاس العمل السياسيّ الوحدويّ لسنوات طويلة إذا فشلت في ذلك. في هذا الصدد يقول زريق:

[24] صرصور، إبراهيم. (2015، 18 شباط). القائمة العربيّة المشتركة: البداية وليست النهاية. موقع القرية. مستقاة بتاريخ (2015/07/25).

"التحدّي الأوّل هو كيفيّة تطوير آليّات عمل مشتركة خلال الانتخابات وبعدها تتجاوز الراهن الانتخابيّ إلى محاولة ترسيم أفق عمل مشترك ووحدويّ طويل الأمد. وفي هذا السياق يمكن القول إنّ هناك قضايا مطلبيّة وسياسيّة تتّفق عليها جميع الأحزاب، وهي مؤهَّلة لأن تكون أساسًا لعمل مشترك على المدى البعيد. إنّ الإخفاق في التنسيق والعمل المشترك من شأنه أن يرتدّ على الأحزاب في مراحل لاحقة، لأنّ مشروع القائمة المشتركة سيبدو مجرّد إجراء يهدف إلى حلّ مشكلة نسبة الحسم ليس إلاّ [...]، الأمر الذي ربّما يزيد الفتور بين الأحزاب وجمهور المصوّتين".[25]

استمرّت الحركة الإسلاميّة بقيادة رائد صلاح بالتزام موقفها المبدئيّ والتاريخيّ القاضي بمقاطعة انتخابات الكنيست، وعلى صفحات جريدتها الرسميّة "صوت الحقّ والحرّيّة" نشرت العديد من المقالات الناقدة لانتخابات الكنيست عمومًا، وللقائمة المشتركة على وجه الخصوص،[26] وقد بيّنت المقالات الموقف التاريخيّ للحركة الإسلاميّة بعمل أهمّيّة العمل البرلمانيّ وكونه يعطي شرعيّة للمشروع الصهيونيّ، وهي تمثّل الموقف الثالث من القائمة المشتركة، ففي مقالة للشيخ رائد صلاح اختار أن يحدّد في نقده هذه المرّة من خلال مناقشته استعمال القائمة المشتركة مصطلح "إرادة شعب" للتعبير عن مدى جماهيريّتها، وقرَنَ الشيخ رائد بين استعمال هذا المصطلح وتعطيل إعادة بناء لجنة المتابعة على أساس الانتخاب المباشر لها، واستند في مقولته إلى أنّه إذا جرى الاحتكام إلى "إرادة شعب" لتشكيل القائمة المشتركة كما ظهر ذلك في شعاراتها الانتخابيّة، فلماذا لا يجري الاستناد إلى إرادة الشعب في إعادة انتخاب لجنة المتابعة؟

"ولأنّ انتخابات الكنيست قد انتهت واستقرّت النتائج كما هي عليه الآن لذلك سأكتب بعيدًا عن ظنون البعض أنّني قد أشوّش عليه حملته الانتخابيّة للكنيست. نعم! سأكتب وأقول: لقد خاض البعض منّا هذه الانتخابات باسم "إرادة الشعب"، ثمّ شكّل قائمة مشتركة (عربيّة – يهوديّة)، باسم "إرادة الشعب" وبعيدًا عن مدى مصداقيّة هذا الاحتجاج بإرادة الشعب، فإذا كان الأمر

[25] زريق، رائف. مصدر سابق.

[26] انظر على سبيل المثال لا الحصر: أبو جابر، إبراهيم. (2015، 13 آذار). الداخل الفلسطينيّ بين الأيديولوجيا والحقوق المدنيّة. **صوت الحقّ والحرّيّة**. ص: 2. مفيد، عبد الحكيم. (2015، 13 آذار). من الكتلة المانعة مرورًا بالممنوعة وصولًا إلى اختراق الشارع الإسرائيليّ. **صوت الحقّ والحرّيّة**. ص: 30-31. مفيد، عبد الحكيم. (2015، 13 آذار). انتخابات لايك وأبطال الديغيتال. **صوت الحقّ والحرّيّة**. ص: 28.

بهذه النزاهة والشفّافيّة المثاليّة، فلماذا لا نجري هذا الاستطلاع النزيه باسم الجميع ونحتكم إليه حول موقف "إرادة الشعب" من انتخاب مباشر للجنة المتابعة؟ أليس هذا هو الإنصاف المطلوب الآن؟ ولا أقول فورًا بعد أسبوع أو بعد شهر، بل قد يحتاج الأمر إلى نصف عام أو حتّى عام حتّى نستجلي حقيقة موقف "إرادة الشعب" من انتخاب لجنة المتابعة. وعندها يوم أن يُوضّح الاستطلاع النزيه موقف "إرادة الشعب" من هذه الانتخابات للجنة المتابعة فمن الإنصاف أن يحترم الجميع هذا الموقف، وأن يسترشد به، وإلّا فقد يكتب عنّا التاريخ، وتكتب عنا الأجيال القادمة أنّنا تلاعبنا بموقف "إرادة الشعب" في قضايانا المصيريّة".[27]

على غرار موقف الحركة الإسلاميّة، أكّدت "اللجنة الشعبيّة لمقاطعة انتخابات الكنيست"، وفي مركزها حركة أبناء البلد، مقاطَعتها المبدئيّة لانتخابات الكنيست، وعدم تغيير موقفها بعد تشكيل القائمة المشتركة، بل اعتبرت القائمةَ المشتركة مجرّد قائمة ضمن اليسار الصهيونيّ؛ فقد جاء في بيان لها أنّها:

"قائمة "كراسيّ مضمونة" فرضتها نسبة الحسم العالية لدخول الكنيست بحسب تصريحات رسميّة لمعظم قادة هذه القائمة، وهي بعيدة كلّ البعد عن أيّ شكل من أشكال الوحدة الوطنيّة أو حتّى الشراكة الوطنيّة وأنّ تصريحات قادة مركّباتها حتّى لحظات إعلان الاتّفاق عليها هي الدليل القاطع على ما نقول. وقد أكّد المجتمعون أنّ جماهيرنا ليست قطيعًا منعدم اللون والطعم والمعتقدات والمواقف، كذلك فإنّ جماهير المصوّتين أنفسهم من الجماهير غير المحزَّبة والمستنفَرة مصلحيًّا، ترفض أن تكون كما صرّح قادة هذه القائمة: "جيشًا احتياطيًّا "للمعسكر الصهيونيّ" الذي يقوده حزب العمل وحركة ليفني ومَن لفّ لفّهما. فقد جرّب شعبنا حروبهم، وجماهيرنا ذاقت منهما الأمرَّيْن على مدار الـ 67 سنة من وجود هذا الكيان".[28]

المقارَبة الوطنيّة الفلسطينيّة للقائمة المشتركة: من التهميش إلى الرومانسيّة

لم يقتصر الاهتمام بتشكيل القائمة المشتركة وبالعمليّة الانتخابيّة في إسرائيل على مناطق الـ 48 ليمتدّ إلى النطاق الفلسطينيّ العامّ. يأتي هذا الاهتمام في سياق فلسطينيّ غاب عنه الأفق السياسيّ، وفي ظلّ انقسام سياسيّ يَحُول دون صياغة مشروع وطنيّ فلسطينيّ

[27] صلاح، رائد. (2015، 20 آذار). لجنة المتابعة العليا وإرادة الشعب. **صوت الحقّ والحرّيّة**. ص:4.

[28] حسنين، سعيد. (2015، 26 كانون الثاني). الشعبية لمقاطعة انتخابات الكنيست: القائمة المشتركة بعيدة كل البعد عن الوحدة الوطنية. موقع العرب. مستقاة بتاريخ: (2015/07/26).

جامع ودون إمكانيّة قيام عمل مشترك، بما يخدم حقّ تقرير المصير وتحصيل المطالب الوطنيّة الفلسطينيّة. في ظلّ هذا كلّه، اعتبرت بعض الأوساط في الساحة الفلسطينيّة القائمة المشتركة أنّها بادرة أمل سواء أكان ذلك على مستوى الداخل الفلسطينيّ، أو كمحرّك قد يلقي بظلاله على المستوى الفلسطينيّ العامّ. هذا التفاعل والتفاؤل مع تشكيل القائمة المشتركة كان مشتركًا لشخصيّات فلسطينيّة رسميّة تمثّل السلطة الفلسطينيّة ولأكاديميّين ومثقّفين، عبّروا هم كذلك عن أهمّيّة الخطوة على الرغم من محاذير انحصارها في البرلمان والوعي لمحدوديّات العمل البرلمانيّ.

على الرغم من أنّ الموقف الرسميّ الزاعم أنّ السلطة الفلسطينيّة لا تتدخّل في الانتخابات الإسرائيليّة لأنّ ذلك شأن داخليّ إسرائيليّ، لم يمنع هذا الموقفُ محمود عبّاس رئيسَ السلطة الفلسطينيّة من إبداء موقف مؤيّد ومشجّع لتشكيل القائمة المشتركة، وإن كان قد اختار كلماته بحذر ووجّه هذه الرسالة على نحوٍ غير مباشر. جاء هذا في اجتماع المجلس المركزيّ الفلسطينيّ في رام الله يوم 2015/03/05، إذ قال:

"إنّ القيادة [الفلسطينيّة] لا تتدخّل بالانتخابات الإسرائيليّة، بالنسبة للانتخابات لا شأن لنا بها ولا نتدخّل. مهما جرّدنا أنفسنا وابتعدنا نعلن شيئًا من الفرحة أنّ أشقّاءنا في الداخل توحّدوا. نحن سعداء أن يتقدّم الإخوة جميعهم بقائمة واحدة ويدافعوا عن حقوقهم، نحن لا نريد منهم أكثر من ذلك. نقول للقائمة العربيّة الله معكم وهذا ليس تدخّلًا في الشؤون الإسرائيليّة، ونقول لهم الله يعطيكم العافية ويوفّقكم ويحميكم".[29]

في مناسبة أخرى، ثمّن رئيس السلطة الفلسطينيّة محمود عبّاس تشكيل القائمة المشتركة، في كلمته في مؤتمر القمّة العربيّة السادس والعشرين، في شرم الشيخ يوم 2015/03/28، قائلًا:

أودّ أن ألفت النظر فقط إلى الانتخابات الإسرائيليّة التي حصلت قبل أيّام، إلّا أنّ هنالك ظاهرة جديدة ومهمّة وقعت هذه الأيّام عند الوسط العربيّ الذي يشكّل مليونًا ونصف مليون إنسان. الآن يبلغ عدد العرب في إسرائيل مليون ونصف مليون ومن حقّهم أن ينتخبوا. منذ 1949 إلى يومنا هذا، كانوا ينزلون بقوائم متفرّقة ويحصلون على بعض المقاعد. لأوّل مرّة في تاريخهم ينزلون بقائمة واحدة موحّدة ويحصلون على 13 مقعدًا. هذه الظاهرة نحيّيها ونثمّنها عاليًا، لأنّه لأوّل مرّة يتّحد العرب على شيء في الداخل،.

[29] فلسطين 24. (2015، 17 آذار). صحيفة عبريّة: السلطة تتدخّل في انتخاباتنا. وكالة فلسطين 24 الإخباريّة. مستقاة بتاريخ: (2016/01/10).

وبالتالي هذا الذي حصل في إسرائيل ظاهرة هامّة جدًّا وعلينا أن نشجّعها، ونحن أعلنّا بصراحة أنّها ظاهرة هامّة نشجّعها، علمًا أنّنا لا نتدخّل في شؤون الانتخابات أو في الشؤون الداخليّة لإسرائيل.[30]

من الموقف الداعم للقائمة المشتركة والذي جاء على لسان رئيس السلطة الفلسطينيّة، يلاحَظ التعويل على استخدام الفلسطينيّين في داخل إسرائيل بصفة المواطَنة الإسرائيليّة، لا على صفة الهُويّة الوطنيّة الفلسطينيّة. وذلك لمحاولة التأثير من خلالهم على مجريات ونتائج الانتخابات الإسرائيليّة، التي قد تسفر نتائجها إلى تحريك دفّة المفاوضات فيما لو أحرزت تغييرًا على الخارطة الحزبيّة وأسهمت في خسارة اليمين للحكم واستبداله بمركّبات أخرى أعلنت عن نيّتها المسبقة في مباشرة المفاوضات مع الطرف الفلسطينيّ. هذا الموقف يعكس قناعة منظّمة التحرير الفلسطينيّة ومن بعدها السلطة الفلسطينيّة أنّ هناك دورًا سياسيًّا هامًّا للفلسطينيّين في الداخل في العمليّة السياسيّة وبإمكانهم أن يؤثّروا على صناعة القرار في الكنيست من خلال المشاركة السياسيّة – البرلمانيّة. لم يقتصر التفاؤل من تشكيل القائمة المشتركة على المستوى السياسيّ الرسميّ فقط، بل لقد بثّت القناة الرسميّة الفلسطينيّة خلال الفترة التي سبقت الانتخابات البرلمانيّة الإسرائيليّة إعلانات دعت من خلالها إلى التصويت للقائمة المشتركة. ونشر عدد من الأكاديميّين والمثقّفين مقالات عبّروا فيها عن أهمّيّة القائمة المشتركة بما تشكّله من وحدة للصفّ الفلسطينيّ في الداخل في مواجهة المؤسّسة الإسرائيليّة، على ألّا تقتصر هذه الوحدة على اللحظة الانتخابيّة فقط.

فالكاتب اللبنانيّ المعروف إلياس خوري المقيم في لبنان، نشر مقالًا في صحيفة "القدس العربيّ"، بعنوان: "نعم للقائمة المشتركة"، عبّر فيه عن هذا الأمل:

"إنّه يأتي [أي تشكيل القائمة المشتركة] ردًّا واضحًا ومباشرًا على التشرذم ومُناخات الانقسام التي تضرب الساحة الفلسطينيّة في الأراضي المحتلّة وفي الشتات. كما يشكّل نقيضًا لمناخات التفكّك في العالم العربيّ الذي يجتاحه الدمار والحروب الطائفيّة.

[30] Ashams TV. (2015). محمود عبّاس يُثمّن إنجاز القائمة المشتركة أثناء كلمته في القمّة العربيّة الـ 26 في شرم الشيخ . https:/www.youtube.com/watch?v=O5bezYe-rLI

الشيوعيّون والقوميّون اليساريّون والإسلاميّون والمستقلّون في قائمة مشتركة يخوضون معركة حماية الوجود الفلسطينيّ بمسؤوليّة عالية، وبروح نضالية، يجب أن تشكّل علامة تحوّل في الواقع السياسيّ الفلسطينيّ، ولحظة سياسيّة/ ثقافيّة يستعيد فيها الغائبون – الحاضرون حقّهم في الوجود معلنين حقيقة بلادهم التي تتعرّض منذ أكثر من ستّين عامًا لحملة محو وحشيّة تستخدم كلّ أدوات القمع والعنصريّة".[31]

في السياق الفلسطينيّ نفسه، أشار الكاتب والباحث الفلسطينيّ، هاني المصري، أنّ الفلسطينيّين في إسرائيل هم "مثال يحتذى به"، واعتبر أنّ تشكيل القائمة المشتركة هو إنجاز يمكن له أن ينعكس على الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة "تشكيل القائمة العربيّة المشتركة لخوض انتخابات الكنيست الإسرائيليّ العشرين خطوة كبيرة تبرّر الفرح أيضًا، وبشارة خير نأمل أن تكون بداية صفحة جديدة لا يقتصر تأثيرها على شعبنا في أراضي الـ 48، بل يمتدّ ليصل إلى مختلف الفصائل والتيّارات الفلسطينيّة داخل «منظّمة التحرير» وخارجها، بما يفتح الطريق نحو إعادة بناء وتوحيد مؤسّسات المنظّمة بمشاركة مختلف ألوان الطيف السياسيّ".[32]

أمّا الكاتب الفلسطينيّ يزيد صايغ، فيشير في مقاله أنّه على الرغم من السياق الإسرائيليّ السياسيّ لتشكيل القائمة المشتركة، وما يفرض عليها ذلك من أدوات للعمل السياسيّ تختلف عن سياق وأدوات باقي أجزاء الشعب الفلسطينيّ، إلّا أنّ ذلك لا يقلّل من أهمّيّتها فلسطينيًّا، ويراها فاتحة لعمل سياسيّ فلسطينيّ واسع ومشترك يكون فيه الفلسطينيّون في إسرائيل جزءًا هامًّا منه:

"القائمة المشتركة تعمل على أرض الوطن، ضمن السياسة والمؤسّسات الإسرائيليّة، وبالتالي فإنّه يصعب على اللاجئين الفلسطينيّين في المنفى، ومن يعيشون في الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة، وحتّى مَن يعيشون في القدس الشرقيّة، تقليد السبل المتاحة لها لممارسة النشاط السياسيّ والمشاركة والتأثير. لكن لا يزال تكييف وتطبيق مقاربة «القائمة المشتركة» ممكنًا لجميع هؤلاء، غير أنّ مفتاح ذلك يكمن في إجراء تحوّل أساسيّ في كيفيّة التفكير في العمل السياسيّ. رغم الحراك الجديد الذي أطلقت شرارته «القائمة المشتركة»، إلّا أنّ الردّ الأكثر احتمالًا من جانب حكومة اليمين الإسرائيليّة سيكون هو السعي إلى تهميشها. ولذلك فإنّ «القائمة المشتركة» في حاجة إلى أن يشارك الفلسطينيّون في أماكن أخرى أيضًا في طائفة قويّة من الأنشطة المكمِّلة. وبدورها، يمكن للسلطة الفلسطينيّة وحركتَيْ

[31] خوري، إلياس. (2015، 9 آذار). نعم للقائمة المشتركة. القدس العربيّ. مستقاة بتاريخ: (2015/07/27).

[32] المصري، هاني. (2015، 27 كانون الثاني). فلسطينيّو 48: مثال يُحتذى. **صحيفة السفير**. ص: 15.

«فتح» وَ «حماس» وشبكات اللاجئين الفلسطينيّين وجماعات الناشطين في المنفى أن تساعد المواطنين الفلسطينيّين داخل إسرائيل في كسب النفوذ والتأثير، تمامًا مثلما يمكن للنجاحات التي حقّقها المواطنون الفلسطينيّون في إسرائيل أن تدعم الفلسطينيّين في أماكن أخرى. بَيْدَ أنّ ثمّة حاجة إلى أن يلتقي الجميع على إستراتيجيّة مشتركة للمشاركة".[33]

هذا الموقف الفلسطينيّ المتفائل بالقائمة المشتركة وبتحدّيها للانقسامات الفلسطينيّة، بما في ذلك الانقسام بين حركتَيْ حماس وفتح في الضفّة وغزّة، قد يشير إلى تغيير ولو بسيط من حيث الوعي الفلسطينيّ خارج إسرائيل بأهمّيّة الفلسطينيّين في إسرائيل وبعملهم السياسيّ، من ناحية ثانية، لا زالت السلطة الوطنيّة تعول على استعمال الفلسطينيّين داخل إسرائيل بصفتهم الإسرائيليّة، لا الفلسطينيّة. وقيام الرئيس الفلسطينيّ ومبعوثيه بالحثّ على تشكيل القائمة المشتركة، لدعم اليسار الإسرائيليّ في مسعاه لتغيير الحكم في إسرائيل هو الدليل على ذلك. ويبقى الموقف المهمّ هو: هل القائمة المشتركة هي تغيير في دَوْر الفلسطينيّين في إسرائيل في السياسة الإسرائيليّة، أم إنّها بداية تغيير في دَوْرهم كفلسطينيّين؟

أشارت الكثير من الأبحاث إلى هامشيّة الفلسطينيّين في الداخل في خطاب الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة، وخاصّة في مرحلة ما بعد النكبة الفلسطينيّة، حيث تبلورت الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة والمشروع الوطنيّ الفلسطينيّ وحتّى الهُوِيّة الوطنيّة الفلسطينيّة دون مشاركة وتأثير كبيرين للفلسطينيّين في إسرائيل. وظهرت قطيعة في التصوُّرات السياسيّة والأدوات النضاليّة وحتّى في مفهوم الهُوِيّة الوطنيّة بين الفلسطينيّين في إسرائيل وسائرِ فئات الشعب الفلسطينيّ. بينما شهدت فترة ما بعد أوسلو وعيًا أكبر في صفوف التيّارات السياسيّة – الأيديولوجيّة لأهمّيّة دَوْرها في المشروع الوطنيّ كردّ فعل على تهميشها في المفاوضات، وتهميش قضاياها التي هي جزء من القضيّة الفلسطينيّة، كما أنتجت فترة ما بعد أوسلو خطاب الدولة اليهوديّة، كخطاب سياسيّ نضاليّ يتجاوز الكتابات الأكاديميّة النظريّة حول النظم السياسيّة، إلى خطاب يضع جوهر الدولة كمتغيّر مركزيّ في تحديد مكانة فلسطينيّي الداخل القوميّة والمدنيّة. إذن، أنتجت فترة ما بعد أوسلو مسارين يبدوان متناقضين للوهلة الأولى، إلّا أنّهما متكاملان في جوهرهما: ازدياد أهمّيّة تعزيز دور الفلسطينيّين في الداخل في المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ من جهة، وتعزيز خطاب المواطَنة والقوة الكامنة فيها من جهة ثانية.

[33] صايغ، يزيد. (2015، 2 نيسان). ما الذي تقدّمه القائمة المشتركة للفلسطينيّين؟ صحيفة الحياة. مستقاة بتاريخ: (2015/07/28).

شهد العَقد الأخير تحوُّلين سياسيّين أسهما في دفع النقاش حول مكانة فلسطينيّ الـ 48 ودَورهم في المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ؛ الأوّل يتمثّل في تآكل المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ وغياب الإجماع حوله، بالتزامن مع وضوح المشروع الإسرائيليّ – الصهيونيّ الكولونياليّ في فلسطين التاريخيّة، ويتمثّل الأخير في ثلاثة أمور: أوّلًا: حضور مكثَّف ليهوديّة الدولة، بما يتجاوز طابعها القوميّ – الإثنيّ إلى طابع قوميّ – دينيّ، في تعاملها مع ذاتها ومع فلسطينيّي الـ 48؛ ثانيًا: تعزيز السيطرة الكولونياليّة في مناطق الـ 67، والإفشال المنهجيّ لحلّ الدولة الفلسطينيّة، وثالثا: الإبقاء على تقسيم وانقسام الشعب الفلسطينيّ، ذلك دون أن نحيِّد المسؤوليّة الوطنيّة الفلسطينيّة عن هذا الانقسام والتقسيم.

التحوّل الثاني، وهو ينطوي على مفارقة، اعتبرها تاريخيّة، ولكنّها محفوفة بالمخاطر، بسبب طابعها الدوغمائيّ – الإطلاقي، وليس بسبب أساسها الفكريّ – السياسيّ والوطنيّ، وتتمثّل أو تتمظهر في انتقال الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة، في تعاملها مع فلسطينيّي الـ 48 من التهميش حتّى الإقصاء إلى الرومانسيّة، أي اعتبار مركز المشروع الوطنيّ في تجربة فلسطينيّي الـ 48. وكلاهما يشكّلان قصورًا في الحركة الوطنيّة، فتهميش فلسطينيّي الـ 48 الذي وصل ذروته في اتّفاق أوسلو، اعتُبِر قصورًا في فهم دور فلسطينيّي الـ 48 ومكانتهم كجزء من الشعب الفلسطينيّ والقضيّة الفلسطينيّة، بينما تُعبّر النظرة الرومانسيّة (أو الرَّمْنَسة هذه) عن مأزق هذه الحركة في ظلّ الانقسام الداخليّ، وتبعثر الشتات الفلسطينيّ وتآكل المشروع الوطنيّ. تنطلق الرومانسيّة من اعتبار التجربة السياسيّة لفلسطينيّي الـ 48 تجربة يمكن محاكاتها للخروج من المأزق الفلسطينيّ، وأقصد مأزق الانقسام وغياب الأفق السياسيّ والفصائليّة السلبيّة وغيرها. وتتعزّز هذه المفارقة على نحوٍ مثير، عندما تتعامل الحركة الوطنيّة مع فلسطينيّي الداخل برومانسيّة، بينما تتعامل الحركة الوطنيّة في الـ 48 مع الحركة الوطنيّة العامّة ببرغماتيّة.

لم تظهر هذه الرومانسيّة من فراغ؛ فعلاوة على المأزق الداخليّ للحركة الوطنيّة، فإنّ فلسطينيّي الداخل قدّموا نموذجًا للعمل والنضال المشتركين في السنوات الأخيرة كالنضال من أجل الدفاع عن المسجد الأقصى المبارك، والنضال في مواجهة مخطَّط مشروع برافر، والخطاب في نقض الدولة اليهوديّة (وهو خطاب طوّره التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ)، وتشكيل القائمة المشتركة وانتخاب رئيس لجنة المتابعة مؤخّرًا، إضافة إلى مجمل العمل السياسيّ الجماعيّ. وبدأت تظهر مؤخّرًا قراءات تاريخيّة في الساحة الفلسطينيّة تشدّد على

الوطنيّ الفلسطينيّ وتُقْصي الجانب المؤسرل في تاريخ فلسطينيّي الـ 48. وهي كذلك قراءة انتقائيّة أيديولوجيّة، كما كانت القراءة القديمة التي اعتبرت فلسطينيّي الداخل جزءًا من المجتمع الإسرائيليّ في أحسن الأحوال.

تنطلق هذه الرومانسية من المقولة التي ترى أنّ المشروع الوطنيّ الجماعيّ في مناطق الـ 48 وصل إلى حالة من الاكتمال أو التألّق السياسيّ والنضاليّ. ولكن هذا المشروع في الحقيقة ارتّد إلى القواعد الأيديولوجيّة لكلّ تيّار، مُدشّنا مشاريع وطنيّة متعدّدة تتجاوز المشروع الجامع، الذي تمثّل بالبقاء والصمود، دون تغييبه طبعًا. بينما شكّلت المواطَنة –بالرغم من كونها واحدة من مجموعة عوامل يتميّز بها فلسطينيّو الـ 48 عن سائر فئات الشعب الفلسطينيّ– أحدَ العوامل في تنظيم العمل السياسيّ لديهم.

تشكيل القائمة ونتائج الانتخابات:

شُكّلت القائمة المشتركة قبل الانتخابات بعد جولات من النقاشات والمفاوضات، قادتها وأسهمت فيها لجنة الوفاق الوطنيّ التي أخذت على عاتقها بموافقة الأحزاب على التنسيق والتفاوض مع الأحزاب حول بنْية القائمة المشتركة، وتكلّلت جهود لجنة الوفاق في اتّفاق على تقسيم ترتيب المرشّحين على أساس مفتاح حزبيّ، بموجِبه حصلت الجبهة الديمقراطيّة على الأماكن 1، 5، 8، 10، 13، وحصلت الحركة الإسلاميّة على الأماكن 2، 6، 9، 15، وحصل التجمّع على الأماكن: 3، 7، 11، 14، وحصلت الحركة العربيّة للتغيير –في ما حصلت– على المكانين 4 وَ 12. وبما أنّ العامل الأساس الذي دفع باتّجاه قبول الأحزاب العمل ضمن قائمة واحدة هو رفع نسبة الحسم والضغط الشعبيّ، فإنّ القائمة المشتركة لم تجد من الضرورة العمل على بَلْوَرة مشروع موحّد، واكتفت في البرنامج المقتضب الذي نُشر بتضمُّنه الخطوط المشتركة الأساسيّة في موضوعات مثل السلام والمساواة وتنظيم المجتمع العربيّ، إلّا أنّها لم تدخل في تفصيلات تحضير برنامج عمل موجّه لعملها بعد الانتخابات، وهي مسألة سوف نتناولها كأحد تحدّيات القائمة المشتركة ودَوْرها.

في المقابل، كان ثمّة أصوات عدّة انتقدت القائمة المشتركة لكونها استثنت من صفوفها تمثيلًا ملائمًا لقِطاعات مختلفة من المجتمع العربيّ، ولم تقبل بالتركيبة التي وصلت إليها الأحزاب الرئيسيّة، كما أنّ حزبين آخرين (الحزب العربيّ الديمقراطيّ والحزب القوميّ العربيّ

–وهما حزبان صغيران كانا ممثّلَيْن في القائمة العربيّة التي خاضت الانتخابات عام 2013) بادرا إلى تأسيس قائمة عربيّة ثانية سُمّيت قائمة "الوحدة العربيّة"، إلّا أنّ مؤسّسيها عادوا وسحبوا ترشيحهم قبل الانتخابات؛ وذلك لتقييمهم أنّها لن تجتاز نسبة الحسم.

مع اقتراب الانتخابات، برز رئيس القائمة المشتركة، المحامي أيمن عودة، في الإعلام الإسرائيليّ والعربيّ كمتحدّث رئيسيّ باسم القائمة المشتركة. وقد قدّم عودة نفسه في الإعلام الإسرائيليّ كمنفتح وأقلّ تشدُّدًا من زملائه في القضايا المدنيّة والقوميّة التي تشغل نقاط الإجماع لدى الفلسطينيّين في إسرائيل. وفعلًا قام عودة بالتشديد على قضايا المساواة الفرديّة والحقوق اليوميّة للمواطنين الفلسطينيّين في إسرائيل، ولم يقحم قضايا المواطَنة الجوهريّة في خطابة –مثل معارضة الطابع اليهوديّ للدولة وقضايا ثنائيّة القوميّة–، كما تجاهل مسائل الحقوق الجماعيّة للفلسطينيّين في إسرائيل وسعى جاهدًا إلى عدم إثارة غضب الأكثريّة، فلم يتطرّق إلى قضايا خلافيّة متعلّقة بالصراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ، مثل قضيّة عودة اللاجئين، واستبعد مسألة الظلم التاريخيّ، مدّعيًا أنّه لا يرى ضرورة لمعالجة الماضي، بل ثمّة حاجة إلى معالجة المستقبل. في جميع هذه القضايا وفي غيرها، اتّخذ عودة مواقف أثارت انتقادات واسعة لدى النُّخَب الفلسطينيّة في إسرائيل، وأفضت إلى بداية التململ في القائمة ذاتها من مدى تمثيل عودة للقائمة المشتركة.

مع اقتراب الانتخابات، برز أنّ القائمة التي لم تعمل على وضع برنامج عمل لِما بعد الانتخابات، بل اكتفت بالتشديد على أنّها تمثل الفلسطينيّين في إسرائيل، وبهذا فإنّها تستحقّ دعمهم من غير أن ترهق نفسها في تحضير برنامج عمل حقيقيّ، وبرز الضعف التنظيميّ للقائمة، بحيث حافظت الأحزاب المشتركة في القائمة بدرجة كبيرة على استقلاليّتها التنظيميّة والماليّة خلال الحملة الانتخابيّة، بالطبع مع دعم محاولات التعاون المحلّيّة على مستوى المدن والقرى والأحياء، إلّا أنّها لم تسعَ إلى وضع وتنفيذ برنامج تنظيميّ حقيقيّ لرفع نسبة التصويت والوصول إلى الناس في بيوتهم يوم الانتخابات.

سار يوم الانتخابات بانتظام وهدوء نسبيّ لعدم وجود تنافس بين أحزاب عربيّة متنافسة كما جرت العادة في جولات الانتخابات السابقة. كان هنالك بعض التنافس من قبل مؤيّدي القائمة المشتركة مع مصوّتي ومروّجي التصويت للأحزاب اليهوديّة، إلّا أنّه لم يصل الأمر إلى حدّ التنافس القويّ، وبقي التيّار المركزيّ الذي يؤيّد التصويت للقائمة المشتركة هو الصوت المسيطر في الشارع. بلغ عدد أصحاب حقّ الاقتراع العرب 822,052، صوّت من بينهم 522,646، أي بنسبة تصل إلى 63.4% كمتوسّط عامّ؛ إذ بلغت نسبة التصويت في منطقة الرملة أعلى نسبة (تقارب 70%) وفي النقب كانت أقلّ نسبة (47%).

استطاعت القائمة المشتركة أن تحقّق إنجازًا انتخابيًّا واحدًا على نحو ملحوظ، وإنجازًا آخر على جزئيّ. أمّا الإنجاز الانتخابيّ الكبير، فكان وقف صيرورة الارتفاع المستمرّ في نسبة مقاطَعة الناخبين العرب لانتخابات الكنيست؛ فمنذ العام 1996، يتميّز السلوك الانتخابيّ للمواطنين العرب في إسرائيل بتوجُّه ثابت نحو مقاطعة انتخابات الكنيست لأسباب سياسيّة وأيديولوجيّة،[34] حيث وصلت نسبة الممتنعين عن التصويت في انتخابات الكنيست عام 2013 إلى 47%، وهي أعلى نسبة امتناع عن التصويت في تاريخ السلوك السياسيّ العربيّ، إلّا أنّ تشكيل القائمة المشتركة عشيّة انتخابات عام 2015 أدّى إلى كسر هذا التوجُّه الانتخابيّ؛ فقد ارتفعت نسبة التصويت إلى نحو 65% في الانتخابات، وهو أوّل ارتفاع منذ نحو العَقدين. أمّا الإنجاز الانتخابيّ الذي حقّقته القائمة المشتركة تحقيقًا جزئيًّا، فيتعلّق بنسبة التصويت لها وتمثيلها البرلمانيّ. ففي انتخابات عام 2013، عندما تنافست قوائم القائمة المشتركة فرادى، حصلت جميعها على نسبة تأييد تصل إلى 9.2% من مُجْمل الأصوات الصحيحة على مستوى الدولة، ومُثّلت بأحد عشر مقعدًا في الكنيست،[35] بينما حصلت القائمة المشتركة في انتخابات عام 2015 على نسبة تأييد تصل إلى 10.6% على مستوى الدولة ومُثِّلت بثلاثة عشر مقعدًا في الكنيست.[36] صحيح أنّ هنالك ارتفاعًا في نسبة التأييد الانتخابيّ والتمثيل البرلمانيّ، إلّا أنّه طفيف جدًّا ولا ينسجم مع التوقّعات (ولا سيّما من قادة القائمة المشتركة) أن يكون التأييد والتمثيل أكبر من ذلك انسجامًا مع المطلب الجماهيريّ الضاغط لتشكيل القائمة المشتركة. أمّا على مستوى نمط التصويت في المجتمع العربيّ، فقد صوّت 82% من الناخبين العرب للقائمة المشتركة، وتُعتبر هذه النسبة أعلى نسبة تصويت عربيّة لقائمة عربيّة أو لقوائم عربيّة فرادى في تاريخ السلوك الانتخابيّ العربيّ في إسرائيل، كما شهدت هذه الانتخابات تراجعًا كبيرًا في تأييد الأحزاب الصهيونيّة واليهوديّة في المجتمع العربيّ، وهي استمرار لظاهرة التراجع منذ انتخابات عام 1996.

[34]Mustafa, Mohanad & Ghanem, As'ad. (2007). The Arabs in Israel Boycott the 16th Knesset Elections: Towards the Study of the Political and Ideological Meanings. **Holy Land Studies**. 6, 1, Pp: 51-74

[35] انظر نتائج انتخابات الكنيست الـ 19 على المستوى القطْريّ في موقع لجنة الانتخابات المركزيّة للكنيست الـ 19/ 2013 على الرابط التالي: http:/votes-19.gov.il/nationalresults (مستقاة بتاريخ: 27/7/2015).

[36] انظر نتائج انتخابات الكنيست الـ 20 على المستوى القطْريّ في موقع لجنة الانتخابات المركزيّة للكنيست الـ 20/ 2015 على الرابط التالي: http:/www.votes20.gov.il (مستقاة بتاريخ: 27/7/2015).

الجدول (1): التصويت العربيّ في انتخابات الكنيست 2015

اسم القائمة	عدد الأصوات	النسبة
القائمة المشتركة	387555	82%
المعسكر الصهيونيّ	22812	5%
ميرتس	12431	3%
كلّنا	11011	2%
إسرائيل بيتنا	10852	2%
شاس	7352	2%
الليكود	6822	1%
يش عتيد	3211	1%
القائمة العربيّة	2752	1%

الجدول (2) التصويت للقائمة المشتركة حسب الخلفيّة الدينيّة

اسم القائمة	الدروز	النسبة بين الدروز	المسلمون والمسيحيّون	النسبة بين المسلمين والمسيحيّين
القائمة المشتركة	6,492	15%	381,063	89%
المعسكر الصهيونيّ	9,172	22%	13,640	3%
ميرتس	1,547	4%	10,884	3%
كلّنا	6,756	16%	4,255	1%
إسرائيل بيتنا	7,736	18%	3,116	1%
شاس	2,591	6%	4,761	1%
الليكود	3,763	9%	3,059	1%
يش عتيد	2,220	5%	991	0%
البيت اليهوديّ	311	1%	443	0%
عالِيه ياروك	175	0%	338	0%
أحزاب أخرى	1,499	4%	5,404	1%
	42,262	100%	427,954	100%

مستقبل التجربة

في حين أنّ الجمهور العربيّ اعتبر تأسيس القائمة المشتركة شرطًا أساسيًّا لنجاح عمله السياسيّ ونضالاته، مقابل التمييز الذي تمارسه الدولة ضدّ الجمهور العربيّ، وداخليًّا لمواجهة القضايا والمشاكل الاجتماعيّة الداخليّة مثل العنف، وحتّى أداة لتطوير مكانته كجزء من الشعب الفلسطينيّ، تعاملت غالبيّة القيادات والأحزاب مع القائمة المشتركة حتّى الآن بسقف من التوقّعات أقلّ من طموح الجمهور العربيّ. على أيّة حال، مستقبل التجربة قد يتحدّد بتأثير ثلاثة عوامل أساسيّة:

أوّلها، إنجازات القائمة وأداؤها البرلمانيّ؛ ونعني هنا ما سوف تحقّقه القائمة المشتركة من إنجازات في ثلاثة مستويات: على مستوى العمل والأداء البرلمانيّ، مثل مدى تأثيرها على قضايا توزيع الميزانيّات وتخصيص الأرض وحلّ مشكلة القرى غير المعترف بها والبيوت المهدَّدة بالهدم وقضايا التطوير الاقتصاديّ والتشغيل. وفي هذا المستوى، إذا أظهرت القائمة المشتركة قيمة مضافة في عملها وفي أداء برلمانيّ يختلف عن أداء الأحزاب التي تشكّلها فرادى، فإنّها سوف تثبت أحقّيّة مبرّر تشكيلها في نظر الجمهور العربيّ.

ثاني هذه المستويات الثلاثة: القضيّة الفلسطينيّة؛ ويتمثّل ذاك في العمل على بناء برنامج سياسيّ عمليّ لدعم المطلب الفلسطينيّ بإقامة دولة فلسطينيّة مستقلّة، وتعزيز دَوْر الفلسطينيّين في إسرائيل في المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ كفئة فاعلة في تحقيق الأهداف السياسيّة الفلسطينيّة نحو الاستقلال والتنمية.

أمّا المستوى الثالث، فيتعلّق بالقضايا الداخليّة لدى المجتمع العربيّ في إسرائيل، مثل الإسهام في تنظيم المجتمع العربيّ وإقامة المؤسّسات الوطنيّة ومكافحة الآفات الاجتماعيّة، مثل تفشّي العنف؛ حيث إنّ توقُّعات الجمهور من القائمة المشتركة يتخطّى عملها البرلمانيّ المجرّد إلى العمل الشعبيّ والنضاليّ العامّ داخل المجتمع العربيّ. ويتحدد مستقبل التجربة، برأيي، من خلال ما يلي:

أولا: استمرار الوضع الحاليّ من انعدام أيّة انجازات جِدّيّة لأسباب متنوّعة –وعلى رأسها ضعف القائمة المشتركة الأدائيّ، وانعدام وجود مشروع عمل حقيقيّ، وسيطرة اليمين الإسرائيليّ على مقاليد الحكم– قد يؤدّي إلى نسف أحد تبريرات تشكيل القائمة، ألا وهو فكرة قدرة القائمة مشتركة، لا كأحزاب وقوائم مشتركة، على تحقيق إنجازات جِدّيّة تتعدّى ما كان عليه سابقًا.

ثانيًا، موقف الجمهور من تجربة القائمة والوحدة عمومًا. الخلفيّة الأساسيّة التي تفسّر تشكيل القائمة إلى جانب رفع نسبة الحسم هي –كما ذكرنا– رغبة الجمهور العربيّ في توحُّد الأحزاب في قائمة انتخابيّة واحدة، وذاك مطلب رفعه الجمهور العربيّ في العقود الماضية، وفرضه رفع نسبة الحسم. إنّ الدعم الشعبيّ الذي تنامى خلال العَقدين الأخيرين لفكرة الوحدة بين القوى السياسيّة العربيّة، ولا سيّما خلال انتخابات الكنيست، يفسّر ارتفاع نسبة التصويت في الانتخابات الحاليّة ورفع تمثيل الأحزاب العربيّة بمقعدين. إنّ حفاظ القائمة المشتركة على الدعم الشعبيّ لفكرتها سوف يشكّل معيارًا هامًّا في نجاح هذه التجربة، وإلّا فإنّ التجربة سوف تُضعِف إحدى دعامات الوعي الشعبيّ أنّ وحدة الأحزاب العربيّة في الكنيست سوف تنهض بمكانتهم المدنيّة. إنّ إخفاق القائمة المشتركة في الحفاظ على قواعدها الشعبيّة، تلك التي كانت تصوّت للأحزاب فرادى، وتلك التي قرّرت التصويت للقائمة المشتركة بعد امتناعها عن المشاركة في دورات الانتخابات السابقة، سيؤدّي إلى عودة تيّار مقاطعة الانتخابات بقوّة إلى المشهد السياسيّ العربيّ، ممّا قد ينذر بنكوص العمل البرلمانيّ العربيّ في إسرائيل. للحفاظ على قواعد القائمة المشتركة الشعبيّة يتطلّب الأمر منها أن تقود النضال الشعبيّ غير البرلمانيّ في المجتمع العربيّ في قضايا هامّة بالنسبة لهذا المجتمع، مثل هدم البيوت والقرى غير المعترف بها في النقب، وقضايا العنف الداخليّ، وإعادة بناء المؤسّسات الأهليّة والقُطْريّة في المجتمع العربيّ، لأنّ ذلك سيقدّم القائمة المشتركة كإطار عمل سياسيّ اجتماعيّ لا مجرّد قائمة برلمانيّة لتجاوز نسبة الحسم؛ إذ كلّما انغمست القائمة المشتركة في النضال الشعبيّ والأهليّ العربيّ عزّزت بذلك من قواعدها الاجتماعيّة وأكّدت أهمّيّة وجودها.

ثالثًا، الخلافات الشخصيّة بين القيادات. برأينا لا يمكن فهم العمل السياسيّ العربيّ خلال العَقدين الأخيرين دونما تطرُّق إلى خلافات ومنافَسات شخصيّة بين القيادات السياسيّة، بما في ذلك خلافات داخل الأحزاب وبين الأحزاب. وقد تأثّرت مجالات التعاون أو عدمه من هذه الخلافات، بما في ذلك التحالفات التي أقيمت خلال هذه السنوات وتفكّكها بعد ذلك. بالطبع ينبغي التأكيد أنّ مثل هذه الخلافات هي صفة ملازمة للعمل السياسيّ، غيرَ أنّ حالة العرب في إسرائيل كانت تفرض ضرورة التعاون حتّى لأجل المصلحة الشخصيّة للقيادات، إلّا أنّ خلافاتها الشخصيّة حالت دون ذلك.

من هنا يجب أن نشير إلى أنّ مستقبل تجربة القائمة المشتركة سوف يتعلّق كثيرًا بعمق الخلافات الشخصيّة بين أعضائها، وهو برأينا عامل فائق الأهمّيّة إذا أخذنا في الحسبان التجربة السابقة. وهنالك دلائل تشير إلى نقاشات وخلافات ذات طابع شخصيّ ومصالح

خاصّة، دونما أيّة علاقة مع الاتّفاق أو الخلاف السياسيّ – الأيديولوجيّ، والذي سوف نتطرّق إليه في ما بعد. بطبيعة الحال، هذا العامل يزداد ثقله إذا تزامن مع خلافات فكريّة وسياسيّة تتعلّق بالبرنامج السياسيّ.

لا زالت القائمة المشتركة في بداية الطريق، إلّا أنّنا نستطيع إجراء تقييم أوّليّ؛ إذ تشير مدّة نصف عام وأكثر إلى أنّ تجربة القائمة المشتركة قد رفعت سقف التطلّعات من العمل السياسيّ العربيّ، داخل المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل وخارجه (في الكنيست والمستوى الإسرائيليّ العامّ، وحتّى المستوى الفلسطينيّ العامّ). من جهة أخرى، تقييم تعامل القائمة مع الأحداث الرئيسيّة، وأهمّها: وضع برنامج عمل سياسيّ مشترك، والتعامل مع الاحتجاجات الواسعة في البلدات العربيّة خلال شهر تشرين الأوّل/ أكتوبر عام 2015، والتعامل مع مسألة حظر الحركة الإسلاميّة برئاسة الشيخ رائد صلاح، كلّها تفيد بأنّ القائمة المشتركة هي وعاء عامّ أقيم على خلفيّة رفع نسبة الحسم، ولم تشكّل تغييرًا ورافعة لعمل سياسيّ مشترك. كشفت عدّة أحداث في العام 2015 عن تآكل فكرة القائمة المشتركة على مستوى العمل الجماعيّ؛ فمثلًا لم يتغيّر الأداء البرلمانيّ الفرديّ للقوائم التي تشكّل القائمة، فالعمل الفرديّ يغلب على العمل الجماعيّ، وتكشف عمليّة إصدار البيانات أنّ كلّ قائمة أو عضو كنيست يعمل بصورة منفردة. كذلك ظهر ضعف القائمة المشتركة في انتخابات لجنة المتابعة؛ وكنّا قد ذكرنا في هذه الورقة في ما سبق أنّ التوقّعات من القائمة المشتركة تتضمّن أن تقوم هذه القائمة ببناء المؤسّسات الوطنيّة داخل المجتمع العربيّ كامتداد لوحدتها على مستوى العمل البرلمانيّ، لكنْ ما حدث هو أنّ توقّعات الجمهور من القائمة هي أكبر من تصوُّر الدور الذي ترسمه لها الأحزاب المكوِّنة لها؛ إذ ثمّة ثلاثة أحزاب من أربعة أحزاب القائمة المشتركة طرحت مرشَّحًا خاصًّا من قبل كلّ منها لانتخابات رئاسة لجنة المتابعة. قد يكون سلوك الأحزاب في هذا المحور طبيعيًّا، ولكنّنا نتحدّث في هذا الصدد عن سقف التوقُّعات من القائمة المشتركة بما يتجاوز العمل البرلمانيّ إلى تنظيم العمل الوطنيّ داخل المجتمع العربيّ وهذا لم يظهر في انتخابات لجنة المتابعة.

أمّا الحدث الأخير والهامّ الذي حدث عام 2015، فكان حظر الحركة الإسلاميّة برئاسة الشيخ رائد صلاح. لم تتّخذ القائمة المشتركة في هذا الشأن دورًا فاعلًا. صحيح أنّها قامت بتنظيم بعض الفعّاليّات في الكنيست، مثل تقديم حجب ثقة عن الحكومة بسبب حظر الحركة الإسلاميّة، أو تنظيم طاولة مستديرة في الكنيست لنقاش أبعاد الحظر، غير أنّها لم تفعل أكثر من ذلك كقائمة مشتركة. كان هنالك دَوْر لبعض أعضاء الكنيست في مواجهة الحظر بصفتهم الشخصيّة، وثمّة أحزاب أسهمت بدور أكبر من أخرى

في حجم المشاركة والاحتجاج، إلّا أنّ القائمة المشتركة لم تتّخذ أو تَقُدْ أو تبادر إلى خطوات احتجاجيّة في هذا الصدد تصل إلى مستوى التوقُّعات منها في قيادة النضال الجماهيريّ حتّى مع وجود لجنة المتابعة. كان ثمّة سجال حول اقتراح تعليق مؤقّت لعمل أعضاء الكنيست العرب يرافقه عمل إعلاميّ ودبلوماسيّ أمام العالَم لشرح خطورة الحظر على العمل السياسيّ العربيّ، ولكن جرى التعامل مع الحظر كحلقة روتينيّة من الملاحقة السياسيّة للجماهير العربيّة في إسرائيل.

خلاصة:

تَرافَقَ عمل الفلسطينيّين السياسيّ في إسرائيل مع الفهم العامّ أنّ مكانهم ومكانتهم ومستقبلهم هي رديف للصراع الإسرائيليّ الفلسطينيّ والاتّفاق على حلّ قضيّة الاحتلال في الضفّة الغربيّة وتسوية قضيّة اللاجئين. وتَعَمّقَ ذلك الفهم مع توقيع اتّفاقيات أوسلو وإقامة السلطة الوطنيّة ككيان فلسطينيّ سياسيّ يقوم على الأرض الفلسطينيّة ويتطلّع ليكون نواة الانتقال من الاحتلال إلى الدولة المستقلّة. وليس هنا الموضع المناسب للدخول في تفاصيل الإخفاقات الفلسطينيّة وازدياد التطرّف الإسرائيليّ والتطوّرات التي أدّت إلى نهاية حقبة أوسلو واندثار حلّ الدولتين وتحليل فترة انقسام الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة وفترة التيه وانعدام البوصلة، ولا سيّما خلال فترة سيطرة "أبو مازن" على مقاليد الأمور في رام الله، وإقامة الكيان السياسيّ المنفصل في غزّة. ما ترافق مع أوسلو وقبلها وبعدها هو فقدان المبادرة لدى فعّاليّات العمل السياسيّ للفلسطينيّين في إسرائيل، وتعلُّقهم بوهم الحلّ السياسيّ الذي سوف يؤدّي إلى انفراج حالهم كإحدى ضحايا استمرار الصراع الدمويّ، أو —باختصار– قبولهم بدَوْر تاريخيّ ثانويّ في الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة، يصحّ أن نطلق عليه لقب "لاعب احتياط" في أحسن الأحوال.

وأهمّ أوْجُه هذا الوضع هو قبول غالبيّة القيادات السياسيّة لدى الفلسطينيّين في إسرائيل بمنطق ثانويّة قضايا الفلسطينيّين في إسرائيل في إطار الصراع الأوسع، وقبولهم لتدخُّلٍ سافِرٍ من قِبل قيادات الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة في قضاياهم الداخليّة —حتّى دعوتهم إلى التصويت من أجل التأثير كمواطنين إسرائيليّين على من يحكم في إسرائيل–، مرورًا بالتنظير لدولة المواطنين الإسرائيليّين، والقبول بتدخّل المال السياسيّ، والأهمّ قبولهم بمنطق الدولتين: الدولة اليهوديّة والدولة العربيّة، على نحوٍ ما أُقِرّ في خطّة التقسيم؛ أي قبولهم بالمكانة الثانويّة في الدولة اليهوديّة. بعبارةٍ أوجز، المقصود هو قبول غالبيّة قياداتهم —التي تمثّل في الأحزاب والحركات الوطنيّة الرئيسيّة–

بالمكانة الثانويّة والجانبيّة في الوقت الحاضر وفي المستقبل. وقد جرى التعبير عن ذلك في البرنامج الانتخابيّ للقائمة المشتركة، الذي بُنِيَ من تجميع مواقف للأحزاب المركِّبة للقائمة المشتركة في انتخابات سابقة، بدون أيّ جهد خاصّ لكتابة برنامج عمل حقيقيّ يتعامل مع التحدّيات الحاليّة أمام المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل، ولا سيّما تلك المقولة التي تؤيّد إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينيّة، وصولًا إلى الديباجة التي تشير إلى ما يلي: "لقد تشكّلت القائمة المشتركة لترسيخ وحدة الصفّ في وجه العنصريّة، ولزيادة وزن وتأثير الجماهير العربيّة وكلّ القوى المناهضة للاحتلال والعنصريّة"، دون إيراد أيّ كلمة عن دَوْر الفلسطينيّين في إسرائيل بوصفهم فلسطينيّين، بل ثمّة توسّع وإسهاب في شرح دَوْرهم كإسرائيليّين. وهذا هو بالضبط القبول بالثانويّة وبدَوْر لاعب الاحتياط في الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة.

مقابل ما ذُكر، أسهمت الحكومات الإسرائيليّة –وعلى رأسها حكومة نتنياهو الحاليّة والتي سبقتها– في تخليص الشعب الفلسطينيّ من التقسيم إلى أجزاء مفصولة من شعب؛ فهي التي بادرت ونجحت في إنهاء وهْم حلّ الدولتين، وهي التي وحّدت أقسام الشعب الفلسطينيّ ضدّ يهوديّة الدولة، ونتنياهو يصرّ بحقّ أنّ أصل القضيّة هو نتائج حرب 1948 لا الاحتلال عام 1967. نتنياهو يعيد إنتاج القضيّة الفلسطينيّة وأصولها كما هي الحقيقة، لا كما تسوقها غالبيّة القيادات والنُّخَب الفلسطينيّة، في إسرائيل وخارجها. وبذا، فإنّ حكومات إسرائيل –نتيجة لبرنامج عملها الكولونياليّ والأصوليّ– هي التي تذكّرنا جميعًا بضرورة تغيير أسس العمل الوطنيّ الفلسطينيّ، وضرورة التعامل مع الجذر لا مع الأطراف، على العكس ممّا نصّ عليه برنامج عمل القائمة المشتركة الذي يقبل بتقسيم الشعب الفلسطينيّ، وبالأدوار المختلفة للأجزاء المختلفة من الشعب الفلسطينيّ.

ما ذُكر يتطلّب انقلابًا حقيقيًّا في فهم الصراع ودَوْر الفلسطينيّين في إسرائيل فيه وفي رسم مستقبله. قصارى القول أنّ مكانة الفلسطينيّين في إسرائيل لن تكون نتاجًا لحلّ الدولتين الواهم، بل إنّ أيّ حلّ للقضيّة الفلسطينيّة سوف يكون نتاجًا لنجاحات وإخفاقات الفلسطينيّين في إسرائيل، ومشروع عمل الفلسطينيّين في إسرائيل كما جرى خطّه في مشروع "التصوُّر المستقبليّ" الذي أثبت، قبل القائمة المشتركة، أنّ هنالك إجماعًا وطنيًّا عريضًا لدى الفلسطينيّين في إسرائيل حول القضايا السياسيّة الرئيسيّة، وحول دَوْرهم في رسم ملامح الحلّ الشامل للقضيّة الفلسطينيّة من خلال تبنّي مبادئ الحلّ السياسيّ المبنيّ على أسس التوافقيّة السياسيّة، وبالتالي تحوُّلهم من اللعب في الهامش إلى القيام بدور سياسيّ مركزيّ لحَمْل إسرائيل والحركة الوطنيّة الفلسطينيّة على تبنّي حلّ تاريخيّ

عادل يتعامل مع نتائج النكبة لا الاحتلال والزجّ بالفلسطينيّين في إسرائيل إلى الهامش الأبديّ في الدولة اليهوديّة. قد يكون تشكيل القائمة المشتركة بدايةَ هذا التغيير، إلّا أنّ هذا يتطلّب منها أكثر بكثير ممّا يبذله حاليًّا أعضاؤها، الذين يبدو أنّهم لم يستوعبوا بعد أنّ القائمة المشتركة هي بداية مشوار التغيير لا نهايته المتمثّلة في ضمان كراسيهم في الكنيست.